

شركة الأوراق المالية والاستثمار ش.م.ب
(مقفلة)

البيانات المالية الموحدة
31 ديسمبر 2011

خدمات استثمارية شاملة لأسواق الأسهم البحرينية والخليجية

رئيس مجلس الإدارة	33469 :	السجل التجاري
نائب رئيس مجلس الإدارة ورئيس اللجنة التنفيذية	الشيخ عبدالله بن خليفة آل خليفة	مجلس الإدارة
عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة التدقيق	حسين الحسيني	
عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة حوكمة الشركات	سوسن أبو الحسن	
عضو مجلس الإدارة وعضو لجنة التدقيق	محمد عبدالله	
عضو مجلس الإدارة وعضو لجنة التدقيق	محمود زيروام	
عضو مجلس الإدارة وعضو لجنة التدقيق	أنور عبدالله غلوم	
عضو مجلس الإدارة	فهد مراد	
عضو مجلس الإدارة وعضو اللجنة التنفيذية	مشاري الجديمي	

أنطوني ماليس	:	الرئيس التنفيذي
الطابق الأول والثاني، بناية بي ام بي، صندوق بريد 1331، مملكة البحرين	:	المكتب
هاتف: 17515000، فاكس: 17514000	:	البنك
بنك البحرين والكويت	:	مدققو الحسابات
كي بي ام جي فخر	:	

شركة الأوراق المالية والاستثمار ش.م.ب (مقفلة)

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

الصفحة	المحتويات
2 - 1	تقرير مجلس الإدارة
3	تقرير مدققي الحسابات إلى المساهمين
	البيانات المالية الموحدة
4	بيان المركز المالي الموحد
5	بيان الدخل الموحد
6	بيان الدخل الشامل الموحد
8 - 7	بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
9	بيان التدفقات النقدية الموحد
54 - 10	إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

تقرير مجلس الإدارة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

كلمة رئيس مجلس الإدارة

بالنيابة عن مجلس الإدارة، يسرني أن أقدم لكم التقرير السنوي والبيانات المالية الموحدة لشركة الأوراق المالية والاستثمار (سيكو) للسنة المنتهية في ديسمبر 2011. كما يسرني أن أبلغكم أن البنك تمكن خلال هذه السنة، التي لاقت فيها جميع المؤسسات المالية من المصاعب أكثر مما كانت تتوقع، من الاستجابة لجميع التحديات بإيجابية وفاعلية محققاً أداءً عاماً يستحق الثناء، وهو ما مكن سيكو من بدء مرحلة أخرى في مسيرة ارتقاؤها مع بداية هذه السنة 2012.

وهذه المرحلة الجديدة في تاريخ البنك وليدة إنجازين مهمين تحققت خلال السنة. أما الإنجاز الأول، فتم حين منح مصرف البحرين المركزي سيكو رخصة بنك جملة تقليدي غير مشروطة، وهو ما أتاح للبنك مجالاً أكبر لاغتنام الفرص الجديدة لتنمية الأعمال الحالية وإيجاد مصادر جديدة للإيرادات كقبول الودائع والإقراض وأنشطة أسواق المال. وأما الثاني، فتم حين نجحت سيكو قريباً من نهاية سنة 2011 في شراء شركة وساطة إماراتية مرخصة في مدينة أبوظبي وهي تعمل على إعادة بناء عملياتها بشكل كبير بحيث تستأنف أنشطتها في الربع الثاني من سنة 2012 كما هو متوقع.

وسيفتح هذا التطور، الذي يمكن تكراره في أماكن أخرى من منطقة مجلس التعاون الخليجي، فرصاً جديدة لتطوير الأعمال والتسويق. ويعزز هذان الإنجازان الكبيران النجاح المتواصل لاستراتيجيتنا الثابتة التي تتمثل في التركيز على خدمة منطقة مجلس التعاون الخليجي وتنمية مجالات عملنا وموارد إيراداتنا وتنويعها واتباع نموذج عمل راق يركز على العميل، مع المحافظة على النهج المنضبط في إدارتنا للتكاليف والمخاطر ورأس المال.

أما على صعيد الاعمال، ورغم ظروف السوق الصعبة، فقد واصلت سيكو اغتنام الفرص الجديدة خلال سنة 2011. وقد ساعد حصولنا على عقود جديدة لصناعة السوق والوساطة وإدارة الأصول وتمويل المؤسسات وحفظ الأوراق المالية وإدارة خدمات الصناديق الأستثمارية على تعويض التراجع في الدخل الأستثماري من محفظة الأستثمارات التابعة للشركة نتيجة التقلبات غير المسبوقة التي شهدتها الأسواق الإقليمية والعالمية. كما أطلقنا صندوق أسهم جديد وأنشأنا مكتباً جديداً للدخل الثابت وقمنا بالتوسع في خدمات البحوث التي نقدمها. وقد أكدت وكالة ستاندرد أند بورز التصنيف المرتفع لصناديق الأسهم التابعة لنا، كما حصل صندوقان منهما على جائزة ليبر المرموقة تقديراً لأدائهما المتميز.

وعلى صعيد العمليات، فقد حافظت سيكو على موظفيها وواصلت الأستثمار في تدريبهم وتطويرهم. وتم اختبار المرحلة الأولى من النظام المصرفي الأساسي الجديد للبنك بنجاح ليبدأ تنفيذه مع بدايات سنة 2012، في حين أصبح موقع التعافي من الكوارث الجديد جاهزاً للعمل بشكل كامل. كما واصلنا على مدى السنة مراجعة إطارنا لحوكمة الشركات وإدارة المخاطر وتعزيزه بما يتماشى مع آخر المتطلبات التنظيمية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي وبورصة البحرين. وقد ساعدت هذه المستجدات خلال السنة على تدعيم البنية التحتية التشغيلية القوية لسيكو ووضع أساس متين للنمو المستقبلي.

أما بالنسبة للأداء المالي، فقد أعلنت سيكو عن دخل تشغيلي بلغ (4,63) مليون دينار بحريني سنة 2011 مقابل (7,85) ملون دينار في السنة التي سبقتها، بينما بلغ صافي الربح (488) ألف دينار بحريني مقابل (3,8) مليون دينار سنة 2010. وتراجع إجمالي أرصدة الميزانية العمومية في نهاية السنة إلى (70,64) مليون دينار مقابل (81,23) مليون دينار في نهاية سنة 2010. وارتفعت الأصول المدارة إلى (206) مليون دينار بحريني، في حين حافظت الأوراق المالية المحفوظة لدى شركة سيكو لخدمات الصناديق الأستثمارية التابعة والمملوكة بالكامل لسيكو على قيمة جيدة بلغت (864) مليون دينار بحريني مقارنة بسنة 2010 حين بلغت (1,28) مليار دينار. وما تزال سيكو تحتفظ برأس مال جيد وسيولة مرتفعة ودون مديونية تذكر. وقد أنهى البنك السنة بما قيمته (53,88) مليون دينار من حقوق المساهمين، ونسبة كفاية رأس مال موحد قوية بلغت (73,8) في المائة، وهي نسبة تفوق بكثير متطلبات مصرف البحرين المركزي.

وفي هذه السنة التي كانت شبيهة بشكل ملحوظ بسنة 2008، تمكنت سيكو من تحقيق أدائها العام رغم الاقتصاد العالمي الضعيف والتقلبات غير المسبوقة في أسواق رأس المال الإقليمية والعالمية والاضطرابات السياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بما فيها البحرين. كما ساهمت الشكوك في مدى نجاح الاستجابات السياساتية المقترحة للأزمة الحالية في منطقة اليورو في زيادة المخاوف بشأن الآثار المحتملة لقضايا المخاطر السيادية الأوروبية على مستقبل الاقتصاد الأمريكي.

تقرير مجلس الإدارة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

إلا أن اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، وإن لم تكن بمعزل عن هذه التحديات، قد واصلت اجتياز أسوأ تبعات الأزمة المالية العالمية، محققة نمواً أسرع من المتوسط العالمي. وقد عزز استقرار أسعار خام برنت عند ما يقارب من (100) دولار أمريكي للبرميل أساسيات الاقتصاد الكلي والمكونات الديموغرافية القوية لدول مجلس التعاون الخليجي لتحافظ الأفاق الاقتصادية على المدى البعيد على إيجابيتها. وبفضل هذا المركز المالي القوي الذي تتمتع به سيكو، مع تركيزها المتواصل على المحافظة على رأس المال وفريقها الإداري المتمرس ذي السجل الحافل بالنجاحات، يمكنها اغتنام فرص العمل الجيدة فور تعافي الأسواق ومواصلة توفير عائد معدل للمخاطر مقبول لمساهميها. ويستفيد البنك، برئاسة الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي، من قاعدة مساهمين مستقرة من المؤسسات المالية الخليجية العريقة التي تتفق مع سيكو في رؤيتها على المدى البعيد. ووفقاً لذلك، فإن المجلس ينظر بتفاؤل حذر إلى الأفاق المستقبلية لسيكو خلال سنة 2012، مع إدراكنا لاحتمال كونها سنة أخرى من السنوات الصعبة.

واستناداً إلى البيانات المالية لسيكو لسنة 2011، فإن مجلس الإدارة يوصي بموافقة المساهمين على التخصيصات الآتية:

- 1- تحويل مبلغ (379) ألف دينار بحريني إلى الاحتياطي العام.
- 2- عدم دفع أية أرباح أسهم نقدية لهذه السنة.
- 3- تخصيص مبلغ (30000) دينار بحريني لدعم الأنشطة الخيرية والثقافية والتعليمية.

وسيصبح إجمالي حقوق المساهمين، بعد التخصيصات، مساوياً (53,88) مليون دينار بحريني مقابل (56,75) مليون دينار سنة 2010.

وفي شهر أكتوبر من سنة 2011، تقاعد الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة من مجلس الإدارة. وقد كان الشيخ محمد، الذي مثل الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي، عضواً في مجلس الإدارة منذ سنة 1995، كما تولى رئاسة المجلس منذ سنة 1999. وقد استقال الشيخ محمد من منصبه كرئيس تنفيذي للهيئة العامة للتأمين الاجتماعي خلال هذه السنة ليتولى منصبه الجديد كرئيس تنفيذي لمجموعة شركة الاتصالات البحرينية (بتلكو). وقد قبل المجلس استقالته "مع بالغ الأسف" مثنياً مساهمته القيمة في تطوير سيكو على مدى السنوات الستة عشر الماضية التي أصبحت سيكو فيها واحداً من أكبر البنوك الاستثمارية في منطقة مجلس التعاون الخليجي.

وقد شكل الشيخ محمد أثناء توليه رئاسة المجلس قوة دفع أساسية وراء الدعوة إلى تنويع أنشطة الشركة لتنتقل من كونها دار وساطة محلية إلى مقدم عالمي للحلول المصرفية الاستثمارية المتخصصة. ومع إدراكي للتحديات الكامنة في السير على خطى الشيخ محمد، فإنني يشرفني تعييني رئيساً جديداً لمجلس إدارة البنك وأتعهد بألا أدرج جهداً في توجيه التطور الاستراتيجي المستقبلي لسيكو ودعمه.

كما استقال خلال هذه السنة كذلك السيد خالد الرميحي من المجلس حيث كان يمثل الشركة العربية للموارد الاستثمارية. وأود بالنيابة عن مجلس الإدارة أن أتقدم بالشكر من السيد خالد الرميحي لمساهمته القيمة أثناء عمله في منصبه. كما أرحب بالسيد فهد مراد الذي حل محله ليثري الشركة بخبرته المصرفية العالمية والإقليمية الكبيرة، وأنا على ثقة من أن سيكو ستستفيد منها.

وفي الختام، أتوجه إلى مساهميننا بالتقدير لتقّتهم الدائمة فينا وتشجيعهم المتواصل لنا، كما أتوجه بالتقدير إلى شركائنا في الأعمال لتقّتهم فينا ولولائهم لنا، وإلى إدارتنا وموظفينا لالتزامهم ومهنتهم. ولا يفوتني أن أعرب عن تقديري لوزارة المالية ووزارة الصناعة والتجارة ومصرف البحرين المركزي وبورصة البحرين لما أمدونا به من توجيه ودعم غير منقطعين.

وبالنيابة عن المساهمين وزملائي أعضاء المجلس وإدارة سيكو وموظفيها، أتقدم بخالص تمنياتي وصادق امتناني إلى صاحب الجلالة الملك المعظم، وصاحب السمو الملكي رئيس الوزراء الأكرم وصاحب السمو الملكي ولي العهد المفدى لقيادتهم الحكيمة وبرنامجهم الإصلاحية ذي الرؤية الثاقبة ودعمهم للقطاع المالي في المملكة.

عبدالله بن خليفة آل خليفة
رئيس مجلس الإدارة

**تقرير مدققي الحسابات
إلى
السادة المساهمين
شركة الأوراق المالية والاستثمار ش.م.ب (مقفلة)
المنامة – مملكة البحرين**

تقرير حول البيانات المالية الموحدة

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة لشركة الأوراق المالية والاستثمار ش.م.ب (مقفلة) ("البنك") والشركات التابعة لها ("المجموعة") والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2011، والبيانات الموحدة للدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، والإيضاحات التي تتكون من ملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

مسئولية مجلس الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن مجلس إدارة الشركة مسئول عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وخالية من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

مسئولية المدققين

إن مسئوليتنا هي إبداء الرأي في هذه البيانات المالية الموحدة استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها. لقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب منا الالتزام بأخلاقيات المهنة، وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة من خلو البيانات المالية الموحدة من أية معلومات جوهرية خاطئة.

تشمل أعمال التدقيق القيام بإجراءات للحصول على أدلة تدقيق مؤيدة للمبالغ والإفصاحات الواردة في البيانات المالية الموحدة. إن الإجراءات المختارة تعتمد على تقديراتنا، بما في ذلك تقييم مخاطر وجود معلومات جوهرية خاطئة في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ. وعند تقييم هذه المخاطر يتم الأخذ في الاعتبار نظام الرقابة الداخلي المعني بإعداد وعرض البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي حول فاعلية نظام الرقابة الداخلي للشركة. كما يشمل التدقيق أيضاً تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي تجريها الإدارة بالإضافة إلى تقييم عام لعرض البيانات المالية الموحدة.

إننا نرى أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس للرأي الذي توصلنا إليه.

الرأي

برأينا أن البيانات المالية الموحدة تظهر بصورة عادلة، في كل الجوانب الجوهرية، المركز المالي للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2011 وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وذلك وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

تقرير حول المتطلبات التنظيمية الأخرى

حسب متطلبات قانون الشركات التجارية البحريني ودليل أنظمة مصرف البحرين المركزي (المجلد رقم 1)، يحتفظ البنك بسجلات محاسبية منتظمة وان البيانات المالية الموحدة تتفق معها، وإن المعلومات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة مع البيانات المالية الموحدة، ولم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011 لقانون الشركات التجارية البحريني، أو قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية أو دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي (المجلد رقم 1 والقرارات النافذة من المجلد رقم 6 وتوجيهات مصرف البحرين المركزي)، أو أنظمة أسواق المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والقرارات ذات العلاقة، أو أنظمة وإجراءات بورصة البحرين، أو لمتطلبات عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، يمكن أن يكون لها أثر سلبي جوهرى على أعمال البنك أو مركزه المالي، وقد حصلنا من الإدارة على جميع الإيضاحات والمعلومات التي طلبناها لأغراض التدقيق.

بيان المركز المالي الموحد
كما في 31 ديسمبر 2011

بآلاف الدنانير البحرينية

2010	2011	ايضاح	
			الموجودات
35,397	19,964	6	نقد وأرصدة لدى البنوك
16,643	16,738	7	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
24,375	27,038	8	استثمارات متوفرة للبيع
458	390	9	رسوم مستحقة
4,277	6,469	10	موجودات أخرى
78	36	11	أثاث ومعدات
81,228	70,635		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات
9,285	6,108	12	قروض قصيرة الأجل
12,570	8,174	13	حسابات العملاء
2,627	2,470	14	مطلوبات أخرى
24,482	16,752		مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية
42,528	42,652	15	رأس المال
4,561	4,650	16	احتياطي قانوني
1,359	1,737	17	احتياطي عام
1,410	443		احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات المتوفرة للبيع
6,888	4,401		أرباح مستبقة
56,746	53,883		مجموع حقوق الملكية (صفحة 7)
81,228	70,635		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

إعتمدت البيانات المالية الموحدة، والتي تشمل على الصفحات من 4 إلى 54 من قبل مجلس الإدارة في 20 فبراير 2012 ووقعها نيابة عن المجلس:

أنطوني ماليس
الرئيس التنفيذي

حسين الحسيني
نائب رئيس مجلس الإدارة
ورئيس اللجنة التنفيذية

الشيخ عبدالله بن خليفة آل خليفة
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 32 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بآلاف الدنانير البحرينية

بيان الدخل الموحد
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

2010	2011	إيضاح	
1,524	1,206	18	إيرادات الفوائد
(74)	(126)	18	مصروفات الفوائد
1,450	1,080		صافي إيرادات الفوائد
2,291	2,180	19	صافي إيرادات الرسوم والعمولات
2,968	318	20	صافي أرباح الاستثمارات
1,140	1,047	21	إيرادات الوساطة والإيرادات الأخرى
-	2	5	أرباح صفقات شراء
7,849	4,627		الإيرادات التشغيلية
(3,047)	(2,752)	22	مصروفات الموظفين ومصروفات ذات علاقة
(1,017)	(1,233)	23	مصروفات تشغيلية أخرى
-	(154)		انخفاض قيمة استثمارات متوفرة للبيع
3,785	488		صافي ربح السنة
8,9	1,145	28	العائد الأساسي لكل سهم (فلس)

أنطوني ماليس
الرئيس التنفيذيحسين الحسيني
نائب رئيس مجلس الإدارة
ورئيس اللجنة التنفيذيةالشيخ عبدالله بن خليفة آل خليفة
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 32 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بآلاف الدنانير البحرينية

بيان الدخل الشامل الموحد
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

2010	2011	
3,785	488	ربح السنة
		الدخل الشامل الآخر
		احتياطي القيمة العادلة (استثمارات متوفرة للبيع)
2,437	167	- صافي التغير في القيمة العادلة
(1,181)	(1,134)	- صافي المبالغ المحولة إلى بيان الدخل من بيع / انخفاض قيمة أوراق مالية
1,256	(967)	مجموع الدخل الشامل الآخر للسنة
5,041	(479)	مجموع الدخل الشامل للسنة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 32 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

شركة الأوراق المالية والاستثمار ش.م.ب (مقفلة)

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

7

بآلاف الدنانير البحرينية

مجموع حقوق الملكية	أرباح مستبقة	احتياطي القيمة العادلة للأوراق المالية المتوفرة للبيع	احتياطي عام	احتياطي قانوني	رأس المال
56,746	6,888	1,410	1,359	4,561	42,528
(2,552)	(2,552)	-	-	-	-
-	(379)	-	379	-	-
165	-	-	-	41	124
3	5	-	(1)	(1)	-
54,362	3,962	1,410	1,737	4,601	42,652
488	488	-	-	-	-
167	-	167	-	-	-
(1,134)	-	(1,134)	-	-	-
(479)	488	(967)	-	-	-
-	(49)	-	-	49	-
53,883	4,401	443	1,737	4,650	42,652

2011

كما في 1 يناير 2011
تخصيصات 2010:

- أرباح بنسبة 6%
- المحول إلى الاحتياطي العام
- المحول إلى احتياطي منح أسهم الموظفين
- خفض رأس مال الشركة التابعة

الرصيد بعد تخصيصات 2010

مجموع الدخل الشامل للسنة:

- ربح السنة
- الدخل الشامل الأخر:
- احتياطي إعادة التقييم (أوراق مالية متوفرة للبيع)
- صافي التغير في القيمة العادلة
- صافي المبالغ المحولة إلى بيان الدخل من بيع / انخفاض قيمة أوراق مالية

مجموع الدخل الشامل للسنة

المحول إلى احتياطي قانوني

الرصيد في 31 ديسمبر 2011

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 32 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

بآلاف الدنانير البحرينية

مجموع حقوق الملكية	أرباح مستتفة	احتياطي القيمة العادلة للأوراق المالية المتوفرة للبيع	احتياطي عام	احتياطي قانوني	رأس المال	2010
53,754	5,976	154	1,051	4,153	42,420	كما في 1 يناير 2010
(2,121)	(2,121)	-	-	-	-	تخصيصات 2009:
(65)	(65)	-	-	-	-	- أرباح بنسبة 5%
-	(308)	-	308	-	-	- مكافأة مجلس الإدارة مدفوعة
137	-	-	-	29	108	- المحول إلى الاحتياطي العام
51,705	3,482	154	1,359	4,182	42,528	- المحول إلى احتياطي منح أسهم الموظفين
51,705	3,482	154	1,359	4,182	42,528	الرصيد بعد تخصيصات 2009
3,785	3,785	-	-	-	-	مجموع الدخل الشامل للسنة:
2,437	-	2,437	-	-	-	ربح السنة
(1,181)	-	(1,181)	-	-	-	الدخل الشامل الأخر:
5,041	3,785	1,256	-	-	-	احتياطي إعادة التقييم (أوراق مالية متوفرة للبيع)
-	(379)	-	-	379	-	صافي التغير في القيمة العادلة
56,746	6,888	1,410	1,359	4,561	42,528	صافي المبالغ المحولة للربح أو الخسارة
56,746	6,888	1,410	1,359	4,561	42,528	مجموع الدخل الشامل للسنة
56,746	6,888	1,410	1,359	4,561	42,528	المحول إلى احتياطي قانوني
56,746	6,888	1,410	1,359	4,561	42,528	الرصيد في 31 ديسمبر 2010

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 32 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بآلاف الدنانير البحرينية

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

2010	2011	إيضاح
		أنشطة التشغيل
1,676	974	صافي الفوائد المستلمة
103,665	64,404	بيع استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
(112,848)	(65,750)	شراء استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
40,234	35,889	بيع استثمارات متوفرة للبيع
(36,132)	(38,386)	شراء استثمارات متوفرة للبيع
1,785	-	بيع استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
(3,216)	-	شراء استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
(7,762)	(4,396)	صافي النقص في حسابات العملاء
(5,314)	-	صافي النقص في ودائع العملاء
587	363	أرباح أسهم مستلمة
2,879	1,949	مقبوضات وساطة ومقبوضات أخرى
(2,682)	(2,877)	مدفوعات لمصروفات الموظفين ومصروفات ذات علاقة
(1,554)	(1,418)	مدفوعات لمصروفات تشغيلية أخرى
(18,682)	(9,248)	التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
		أنشطة الاستثمار
(17)	(21)	صافي مدفوعات رأسمالية على الأثاث والمعدات
-	(435)	مقدم شراء معدات
(17)	(456)	التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
		أنشطة التمويل
8,154	(3,177)	(تسديد) / استلام قروض قصيرة الأجل
(2,121)	(2,552)	أرباح أسهم مدفوعة
(65)	-	مكافآت مجلس الإدارة مدفوعة
5,968	(5,729)	التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
(12,731)	(15,433)	صافي النقص في النقد وما في حكمه
48,128	35,397	النقد وما في حكمه في بداية السنة
35,397	19,964	النقد وما في حكمه في نهاية السنة
35,397	19,964	النقد وما في حكمه يتضمن : نقد وأرصدة لدى البنوك
35,397	19,964	6

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 32 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

إيضاحات حول

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011 بآلاف الدنانير البحرينية

1. الوضع القانوني والأهداف

شركة الأوراق المالية والاستثمار ش.م.ب (مقفلة) ("البنك") شركة مساهمة بحرينية مقفلة مسجلة في مملكة البحرين بموجب السجل التجاري رقم 33469 بتاريخ 11 فبراير 1995. بدأ البنك أعماله خلال شهر يوليو 1995. في شهر سبتمبر 1997، حصل البنك على ترخيص بنك استثماري من مصرف البحرين المركزي. في 7 مايو 2003، تم إدراج البنك في سوق البحرين للأوراق المالية كشركة مقفلة. في يوليو 2008 تم منح البنك ترخيص مشروط لتقديم الخدمات البنكية بالجملة من قبل مصرف البحرين المركزي وفقاً للمجدد الأول من كتيب القواعد.

فيما يلي الأهداف الرئيسية للبنك :

- العمل على إيجاد وتحريك التعامل في سوق البحرين للأوراق المالية.
- المساعدة في تطوير سوق الأوراق المالية في البحرين عن طريق البحوث وتسويق الأدوات المالية والاستثمارات المختلفة.
- إعداد وإصدار السندات لأغراض التطوير والاستثمار.
- العمل كوكيل وموتمن وكوسيط للاستثمار.
- تأسيس وإدارة الاستثمارات والصناديق والمحافظ المالية.
- تقديم الخدمات الاستشارية المالية وخدمات إصدارات الأسهم والسندات كتقديم الاستشارات للمؤسسات والشركات العائلية لتصبح شركات مساهمة عامة، ووضع هيكله معاملات الخصخصة والدمج والشراء.

الأنشطة الأساسية

يقوم البنك بالاستثمار لحسابه الخاص في الأوراق المالية في البحرين ودول مجلس التعاون الخليجية الأخرى والأسواق العالمية. إن البنك هو وسيط فعال في سوق البحرين للأوراق المالية ويوفر للزبائن خدمات إدارة محافظ قديرة ومتاجرة الهامش.

الشركات التابعة

يمتلك البنك ثمان شركات تابعة مملوكة بالكامل، مرخصة من قبل مصرف البحرين المركزي للقيام بأعمال برامج الاستثمار الجماعية :

- شركة صناديق سيكو ش.م.ب (مقفلة) والتي أنشأت صندوق سيكو الخليج للأسهم؛
- شركة صناديق سيكو (2) ش.م.ب (مقفلة) والتي أنشأت صندوق سيكو العربي المالي؛
- شركة صناديق سيكو (3) ش.م.ب (مقفلة) التي أنشأت صندوق سيكو الخليج للأسهم؛
- شركة صناديق سيكو (4) ش.م.ب (مقفلة) التي أنشأت صندوق سيكو المملكة؛
- شركة صناديق سيكو (5) ش.م.ب (مقفلة) التي أنشأت صندوق سيكو للأسواق المالية ؛
- شركة صناديق سيكو (6) ش.م.ب (مقفلة) التي أنشأت صندوق سيكو سميلكس؛
- شركة صناديق سيكو (7) ش.م.ب (مقفلة) التي أنشأت صندوق سيكو للأسهم المختارة؛
- شركة مشاريع سيكو – مؤسسة فردية.

إيضاحات حول

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

بألاف الدنانير البحرينية

2. أساس الإعداد

(أ) أساس الالتزام

أعدت البيانات المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني لسنة 2001.

(ب) أسس القياس

أعدت البيانات المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية عدا الأوراق المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والأوراق المالية المتوفرة للبيع، حيث احتسبت بالقيمة العادلة.

تحتسب الاستثمارات في الشركات التابعة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية في البيانات المالية للشركة الأم.

(ج) استخدام التقديرات والأحكام

إن إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد البيانات المالية يتطلب من الإدارة استخدام التقديرات والأحكام والفرضيات التي تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المسجلة للأصول والمطلوبات والدخل والمصروفات. قد تختلف النتائج الحقيقية عن هذه التقديرات.

تتم مراجعة الفرضيات والتقديرات الموضوعية بشكل مستمر. يحتسب التعديل على التقديرات المحاسبية في الفترة نفسها التي قد تم تعديل التقديرات فيها وفي أي فترة مستقبلية متأثرة. إن المواضيع التي تشتمل على درجة عالية من الاجتهاد أو التقدير في تطبيق السياسات المحاسبية أو المواضيع التي تكون فيها الفرضيات والتقديرات جوهرية بالنسبة للبيانات المالية الموحدة قد تم الإفصاح عنها في الإيضاح رقم (5).

(د) المعايير والتعديلات والتفسيرات التالية الصادرة والسارية المفعول في 1 يناير 2011

المعايير والتعديلات والتفسيرات التالية أصبحت سارية المفعول بداية من سنة 2011، تعتبر ذات علاقة بالمجموعة:

معيير المحاسبة الدولي رقم (24) (معدل) - "إفصاحات الأطراف ذوي العلاقة"

أصدر المعيار المعدل في نوفمبر 2009. معيار المحاسبة الدولي المعدل يوضح ويبسط تعريف الأطراف ذوي العلاقة ويلغي متطلبات الإفصاحات للمنشآت الحكومية لعرض تفاصيل جميع المعاملات مع الحكومة والمنشآت الحكومية الأخرى.

لم يكن هناك تغييرات جوهرية على إفصاحات الأطراف ذوي العلاقة للمجموعة نتيجة تطبيق المعيار المعدل.

تحسينات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (الصادرة في مايو 2010)

تحتوي التحسينات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة في 2010 على عدد من التعديلات للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية التي يعتبرها المجلس الدولي للمعايير المحاسبية ضرورية لكنها غير مستعجلة. "تحسينات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية" تتكون من تعديلات نتج عنها تغييرات محاسبية لأغراض العرض، والاحتساب، والقياس، بالإضافة للمصطلحات أو التعديلات التحريرية ذات العلاقة بعدد من معايير إعداد التقارير الدولية. هذه التعديلات سارية المفعول لبيانات البنك المالية لسنة 2011 مع خيار التطبيق المبكر. لم يكن هناك تغييرات جوهرية على السياسات المحاسبية نتيجة لهذه التعديلات.

إيضاحات حول

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011 بآلاف الدنانير البحرينية

2. أساس الإعداد (يتبع)

هـ) المعايير والتعديلات والتفسيرات الصادرة وغير سارية المفعول ولم يتم تطبيقها

تم إصدار المعايير والتفسيرات التالية والتي من المتوقع أن تكون ذات صلة بالبنك والتي لم تكن إلزامية التطبيق من قبل البنك للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011:

معيار المحاسبة الدولي رقم (1) (التعديل) – عرض بنود الدخل الشامل الآخر

تتطلب التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض بنود الدخل الشامل الأخر بشكل منفصل والتي سيتم تصنيفها إلى ربح أو خسارة في المستقبل إذا توافرت شروط معينة من تلك البنود التي لن يعاد تصنيفها إلى ربح أو خسارة. التعديل ساري المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يوليو 2012.

إن تطبيق هذا التعديل ليس له أي تأثير جوهري على البيانات المالية للبنك.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (7) (التعديل) – الإفصاحات

تشمل التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 متطلبات جديدة للإيضاحات:

تحويل الموجودات المالية

يتطلب الكشف عن تحويل الموجودات المالية بما في ذلك الكشف عن الموجودات المالية التي لم يتم استبعادها إجمالياً، الموجودات المالية التي يتم استبعادها إجمالياً ولكن بشرط أن البنك يحتفظ باستمرارياً مشاركتها. التعديلات سارية المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يوليو 2011، ولكن الشركات غير ملزمة بالإفصاح لأي فترة معروضة تبدأ قبل تاريخ التطبيق الأولي للتعديلات.

إلغاء الموجودات والمطلوبات المالية

الإفصاحات مطلوبة عن الموجودات المالية اللاغية للمطلوبات المالية أو العكس في بيان المركز المالي الرئيسي أو إخضاعها لترتيبات المعوضة أو اتفاقات مماثلة. التعديلات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية سارية المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2013 والفترات المرحلية لتلك الفترات السنوية. تطبق هذه التعديلات بأثر رجعي.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) – الأدوات المالية

معيار صادر في نوفمبر 2009

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) "الأدوات المالية" الصادر في نوفمبر 2009 هو المعيار الأول الذي صدر كجزء من مشروع أوسع لاستبدال معيار المحاسبة الدولي رقم (39) "الأدوات المالية : الاعتراف والقياس". يحتفظ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 وببسيط نموذج القياس المشترك ويخلق فئتين رئيسيتين لقياس الموجودات المالية: التكلفة المطفأة والقيمة العادلة. يعتمد أساس التصنيف على نموذج عمل الشركة وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية. إن التوجيه في معيار المحاسبة الدولي رقم (39) المتعلق بمحاسبة التحوط و الإنخفاض في القيمة لا يزال ساري المفعول. لم يشمل معيار 2009 المطلوبات المالية.

إيضاحات حول

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011 بآلاف الدنانير البحرينية

2. أساس الإعداد (يتبع)

(هـ) المعايير والتعديلات والتفسيرات الصادرة وغير سارية المفعول ولم يتم تطبيقها (يتبع)

معيير صادر في اكتوبر 2010

يضيف المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) المتطلبات المتعلقة بتصنيف وقياس الالتزامات المالية، وإلغاء الاعتراف بالموجودات والالتزامات المالية إلى إصدار نوفمبر 2009. يتضمن المعيار أيضاً فقرات معيار المحاسبة الدولي رقم (39) المتعلقة بكيفية قياس القيمة العادلة والمعالجة المحاسبية للمشتقات المضمنة في العقد الذي يحتوي على مجموعة ليست بالموجودات المالية، بالإضافة إلى متطلبات لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم 9 "إعادة تقييم المشتقات المضمنة".

يدرس البنك الأثر الكامل لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9). نظراً لطبيعة عمليات البنك، يتوقع أن يكون لهذا المعيار تأثير شامل على البيانات المالية للبنك. تطبيق معيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) إلزامي اعتباراً من 1 يناير 2015. تأخذ المجموعة في عين الاعتبار الآثار المترتبة نتيجة لتطبيق المعيار وأثر توقيت التطبيق له.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (10) – البيانات المالية الموحدة ومعيار المحاسبة الدولي رقم 27 البيانات المالية المنفصلة (2011)

يقدم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (10) نهجاً جديداً لتحديد أي من الاستثمارات يجب توحيدها، ويقدم نموذجاً واحداً ليتم تطبيقه في تحليل السيطرة لكل الاستثمارات. يمارس المستثمر السيطرة على الاستثمار: إذا كان يتعرض أو يملك حقوقاً في عوائد متغيرة من مشاركته في الاستثمار، وإذا كان يملك القدرة على التأثير في هذه العوائد من خلال سيطرته على الاستثمار، وكان هناك علاقة بين السيطرة والعوائد. يتم إعادة تقييم السيطرة كلما تغيرت الحقائق والظروف.

Comment [11]: Should be : كلما

يجل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (10) محل معيار المحاسبة الدولي رقم (27) (2008) وتفسير لجنة المعايير رقم (12) التوحيد – شركات ذات أغراض خاصة. يدرس البنك حالياً ترتيبات تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (10). يسري مفعول هذا المعيار للسنوات التي تبدأ اعتباراً من 1 يناير 2013 أو بعد ذلك التاريخ. التطبيق المبكر مسموح به، بشرط تطبيق كامل مجموعة معايير التوحيد في نفس الوقت. يطبق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 10 بأثر رجعي إذا كان هناك تغييراً في استنتاج السيطرة بين معيار المحاسبة الدولي رقم 27 و تفسير لجنة المعايير رقم (12)، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (10). جل معيار المحاسبة الدولي رقم 27 (2011) محل معيار المحاسبة الدولي رقم (27) (2008). معيار المحاسبة الدولي رقم (27) (2011) يشمل نفس متطلبات المحاسبة والإفصاح الحالية للبيانات المالية المنفصلة، مع بعض التوضيحات البسيطة.

Comment [12]: Should be الإفصاح

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (13) – قياس القيمة العادلة

يستبدل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (13) توجيهات قياس القيمة العادلة المحتواة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الفردية مع مصدر واحد لتوجيهات قياس القيمة العادلة. يعرف المعيار القيمة العادلة، ويضع إطاراً لقياسها، ويحدد متطلبات الإفصاح لقياسات القيمة العادلة، كما يفسر كيفية قياس القيمة العادلة عندما يكون مطلوباً أو مسموح به في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الأخرى. لا يقدم المعيار متطلبات جديدة لقياس الموجودات أو المطلوبات بالقيمة العادلة، ولا إزالة الاستثناءات العملية لقياسات القيمة العادلة التي توجد حالياً في معايير معينة.

المعيار ساري المفعول للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2013.

إيضاحات حول

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011 بآلاف الدنانير البحرينية

2. أساس الإعداد (يتبع)

(و) التطبيق المبكر للمعايير

لم تقم الشركة بالتطبيق المبكر لأي من المعايير الجديدة أو المعدلة في 2011.

3. السياسات المحاسبية الهامة

تم تطبيق السياسات المحاسبية أدناه من قبل المجموعة على نحو ثابت كما كانت مطابقة في السنة السابقة.

(أ) أساس التوحيد

البيانات المالية الموحدة تشتمل على حسابات البنك والشركات التابعة له المملوكة بالكامل (جميعاً "المجموعة"). تم استبعاد جميع المعاملات والأرصدة بين البنك والشركات التابعة له عند إعداد البيانات المالية الموحدة. كما تم استبعاد الإيرادات والخسائر غير المحققة الناتجة بين البنك والشركات التابعة له.

الشركات التابعة هي مؤسسات خاضعة لسيطرة المجموعة. توجد السيطرة عندما يكون للمجموعة سلطة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إدارة السياسات المالية والتشغيلية لمؤسسة من أجل الحصول على منافع من أنشطتها. يتم دمج البيانات المالية للشركة التابعة من تاريخ بدء سيطرة الشركة الأم إلى تاريخ فقدان تلك السيطرة.

اندماج الأعمال

تتم معالجة اندماج الأعمال باستخدام طريقة الاستحواذ كما في تاريخ الاستحواذ، والذي يمثل تاريخ انتقال السيطرة للمجموعة. السيطرة هي القدرة على التحكم بالسياسات المالية والتشغيلية للشركة بالشكل الذي يمكنها من الانتفاع من أنشطتها. لتقييم السيطرة، تأخذ المجموعة بعين الاعتبار حقوق التصويت القابلة للتطبيق حالياً.

تقوم المجموعة بقياس الشهرة في تاريخ الاستحواذ على النحو التالي:

- القيمة العادلة للمقابل المحول، زائداً
- مبلغ الحصص الغير مسيطرة في الاستحواذ، زائداً
- إذا كان الاستحواذ يتحقق على مراحل، القيمة العادلة لحصة حقوق الملكية في الاستحواذ قبل حدوثه، مطروحاً
- صافي مبلغ الموجودات المحددة المستحوذ عليها والمطلوبات المفترضة.

لا يشمل المقابل المحول مبالغ تتعلق بتسوية العلاقات ما قبل الاستحواذ. تسجل هذه المبالغ عموماً في بيان الدخل.

تكاليف العملية الغير متعلقة بإصدار سندات دين أو أوراق مالية والتي تكبدتها المجموعة عند اندماج الأعمال يتم تحميلها في حساب الأرباح والخسائر عند تكبدها.

إيضاحات حول

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

بآلاف الدنانير البحرينية

3. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ب) العملات الأجنبية

(1) عملة التعامل والعرض

يتم قياس بنود البيانات المالية للبنك والشركات التابعة له وفقاً للبيئة الأساسية التي تعمل فيها هذه المنشأة (عملة التعامل). البيانات المالية الموحدة معدة بالدنانير البحرينية التي تمثل عملة التعامل والعرض للمجموعة.

(2) المعاملات والأرصدة

يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى الدينار البحريني بأسعار الصرف السائدة وقت إجراء المعاملة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية التي تتم بالعملات الأجنبية بسعر الصرف السائد في تاريخ بيان المركز المالي. تدرج أرباح وخسائر فروقات العملة المحققة وغير المحققة لهذه العناصر في الأرباح الأخرى فيما عدا الأوراق المالية المتوفرة للبيع والتي يتم إدارتها في حقوق الملكية.

ج) استخدام التقديرات والأحكام

يتم مراجعة التقديرات والفرضيات المستخدمة بصورة دورية. يتم احتساب التقديرات المحاسبية المراجعة في فترة مراجعة التقديرات أو أي فترات مستقبلية متأثرة.

الأحكام

تصنيف الاستثمارات

عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، تقرر الإدارة ما إذا كان يجب تصنيف الاستحواذ على الاستثمار كاستثمار بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو كاستثمار محتفظ به حتى الاستحقاق أو كأوراق مالية متوفرة للبيع. يعكس تصنيف كل استثمار نية الإدارة فيما يتعلق بكل استثمار والذي يكون قابلاً لمعالجات محاسبية مختلفة بناءً على هذا التصنيف.

التقديرات

انخفاض قيمة الاستثمارات المتوفرة للبيع

تحدد المجموعة الاستثمارات المتوفرة للبيع على أنها منخفضة القيمة عند وجود دليل موضوعي على ذلك. يعتبر الانخفاض الجوهرى أو التاريخي في القيمة العادلة للاستثمارات المتوفرة للبيع أقل من تكلفتها دليل موضوعي على انخفاض قيمتها. يتطلب تحديد ما إذا كان الانخفاض في الاستثمارات المتوفرة للبيع جوهرية أو تاريخية باستخدام التقدير. تعتبر المجموعة الانخفاض بأكثر من 30% من القيمة العادلة أقل من التكلفة انخفاض جوهرى وتعتبر الانخفاض المستمر أقل من التكلفة لأكثر من تسعة أشهر انخفاض تاريخي. عندما لا تتوافر القيمة العادلة وتكون الاستثمارات محتسبة بالتكلفة، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد من هذه الاستثمارات لاختبار تعرضها لانخفاض القيمة. عند التقدير، يقيم البنك بالإضافة إلى العوامل الأخرى دليل التدهور المالي للاستثمار وأداء الصناعة والقطاع والتغير في التقنية تدفقات النقد التشغيلية والتمويلية.

إيضاحات حول

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011 بآلاف الدنانير البحرينية

3. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

د) الاستثمارات في الأوراق المالية

1) التصنيف

تصنف الأوراق المالية المتداولة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وهي تلك الاستثمارات التي تحصل عليها المجموعة أو المتوفرة لغرض البيع أو التي تم شرائها في المدى القريب أو تمتلكها كجزء من محفظة استثمارية تدار من أجل الربح في الأجل القصير أو اتخاذ مركز. تعتبر المجموعة أن الاستثمارات هي استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة عندما تكون هذه الاستثمارات مدارة ومقيمة داخلياً باستخدام أساس القيمة العادلة.

الأوراق المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق هي أصول غير مشتقة ذات مدفوعات وتاريخ استحقاق ثابت ولدى المجموعة النية والقدرة للاحتفاظ بها.

الأوراق المالية المتوفرة للبيع هي استثمارات غير مشتقة وغير مصنفة تحت الموجودات المالية الأخرى. تشمل هذه الاستثمارات في الأسهم المدرجة وغير المدرجة من الأوراق المالية وسندات ذات معدل متغير وبعض الصناديق المدارة.

2) الاحتساب و إلغاء الاحتساب

يتم احتساب الاستثمارات في الأوراق المالية عندما تصبح المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية. يتم إلغاء الاعتراف بالاستثمارات عندما ينتهي حق استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما تقوم المجموعة بنقل جميع مخاطر وعوائد الملكية بشكل جوهري.

3) القياس

تقاس الأوراق المالية المحتفظ بها للمتاجرة والمصنفة بالقيمة العادلة خلال الربح أو الخسارة مبدئياً بالتكلفة وكونها هي القيمة العادلة، ويتم احتساب تكاليف المعاملة مباشرة في بيان الدخل. يعاد قياس الأوراق المالية المحتفظ بها للمتاجرة بالقيمة العادلة في تاريخ الميزانية العمومية وأي ربح أو خسارة ناتج يحتسب في بيان الدخل.

تقاس الأوراق المالية المتوفرة للبيع مبدئياً بالتكلفة وهي القيمة العادلة شاملة تكاليف المعاملة. يتم احتساب أي أرباح أو خسائر غير محققة ناتجة من تغير القيمة العادلة للأوراق المالية المتوفرة للبيع في احتياطي كجزء منفصل من حقوق الملكية. في حالة البيع، أو الاستبعاد، أو التحصيل أو انخفاض القيمة، يتم تحويل متراكم الربح أو الخسارة المقيد في حقوق الملكية إلى بيان الدخل. الأوراق المالية المتوفرة للبيع الغير مدرجة التي لا يمكن تحديد قيمتها العادلة بصورة موثوقة يتم قياسها بالتكلفة مطروحاً منها مخصص انخفاض القيمة.

تقاس الأوراق المالية المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق مبدئياً بالقيمة العادلة، وتظهر فيما بعد بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

إيضاحات حول

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011 بآلاف الدنانير البحرينية

3. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

(د) الاستثمارات في الأوراق المالية (يتبع)

(4) مبادئ قياس القيمة العادلة

قياس التكلفة المطفأة

إن التكلفة المطفأة للأصل أو الالتزام المالي هو المبلغ الذي يتم من خلاله قياس الأصل أو الالتزام المالي في الاحتساب المبدئي، مطروحاً منه المبالغ المدفوعة، مضافاً إليه أو مطروحاً منه الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي لأي فرق بين المبلغ المحتسب مبدئياً ومبلغ الاستحقاق، مطروحاً منه مخصص الانخفاض في القيمة. يتضمن احتساب معدل الربح الفعلي كل الأتعاب المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءاً أساسياً من معدل الفائدة الفعلي.

قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن به مبادلة أصل أو سداد التزام بين طرفين ملمين بالمعاملة وعلى أسس تجارية بتاريخ القياس. تقيس المجموعة القيمة العادلة للأداة باستخدام الأسعار المدرجة في سوق نشط لهذه الأداة متى ما توفرت هذه الأسعار. يعتبر السوق سوقاً نشطاً عندما تتوافر فيه الأسعار بسهولة وبشكل منتظم وتمثل معاملات سوق حقيقية ومتكررة بانتظام على أسس تجارية. كما تقوم المجموعة بتحديد القيمة العادلة باستخدام طرق تقييم عندما يكون السوق غير نشط، وتشمل طرق التقييم استخدام معاملات تجارية حديثة بين طرفين ملمين إن وجد، أو يتم الاسترشاد بالقيمة العادلة لأدوات متشابهة أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة.

(هـ) انخفاض قيمة الموجودات

تقوم المجموعة بعمل تقييم في تاريخ بيان المركز المالي لتحديد وجود دليل موضوعي يثبت انخفاض في قيمة أصل مالي محدد. تنخفض قيمة الموجودات المالية عندما تكون هناك أدلة موضوعية تشير إلى حدوث خسارة بعد الاحتساب الأصلي بحيث تؤثر هذه الخسارة على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل يمكن تقديرها بشكل معقول.

الموجودات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة

تتمثل خسائر انخفاض الموجودات المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة في الفرق بين القيمة الدفترية للموجودات المالية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المقدر المخصومة باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي للأصل المالي. يتم احتساب الخسائر في بيان الدخل. عندما يتسبب حدث لاحق بخفض قيمة الخسائر، يتم عكس خسائر الانخفاض في بيان الدخل.

الاستثمارات المتوفرة للبيع

في حالة الاستثمارات في الأوراق المالية والمصنفة كاستثمارات متوفرة للبيع والتي تظهر بالقيمة العادلة، يتم الأخذ في الاعتبار وجود انخفاض جوهري أو لفترة طويلة في القيمة العادلة بأقل من سعر التكلفة لتحديد ما إذا كان هناك انخفاض في قيمة الموجودات. إذا وجد مثل هذا الدليل للاستثمارات المتوفرة للبيع، فإن الخسارة المتركمة، وتمثل الفرق بين تكلفة الشراء والقيمة العادلة الحالية مطروحاً منها خسائر انخفاض قيمة الاستثمار احتسبت سابقاً في بيان الدخل، يتم تحويلها من الربح الشامل الأخر إلى بيان الدخل. يتم عكس خسائر الانخفاض في القيمة للاستثمارات المتوفرة للبيع لاحقاً من خلال الدخل الشامل. في حالة الاستثمارات المتوفرة للبيع والمسجلة بالتكلفة، تقوم المجموعة بعمل تقييم لتحديد وجود دليل موضوعي يثبت انخفاض قيمة كل استثمار عن طريق تقييم المؤثرات المالية والمؤثرات التشغيلية والاقتصادية الأخرى. تحتسب الخسائر المترتبة من الانخفاض عندما يتم تقدير القيمة المتوقع استرجاعها بأقل من تكلفة الاستثمار.

إيضاحات حول

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011 بآلاف الدنانير البحرينية

3. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

(هـ) انخفاض قيمة الموجودات (يتبع)

الاستثمارات المتوفرة للبيع (يتبع)

في حالة أوراق الدين المالية والمصنفة كاستثمارات متوفرة للبيع، تقيم المجموعة بشكل فردي ما إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض القيمة بناءً على نفس القاعدة المستخدمة للموجودات المالية المحتسبة بالتكلفة المطفأة. تمثل خسارة الانخفاض في القيمة، الفرق بين التكلفة صافي المبالغ المدفوعة والإطفاء، والقيمة العادلة الحالية مطروحاً منها خسائر الانخفاض في القيمة السابقة المحتسبة في بيان الدخل. في حالة ارتفاع القيمة العادلة في فترات لاحقة لورقة الدين المتاحة للبيع والمخفضة قيمتها، بحيث يمكن ربط ارتفاع القيمة بشكل موضوعي بحدث انتمائي واقع بعد احتساب خسارة الانخفاض في القيمة في بيان الدخل، يتم عكس خسارة الانخفاض في القيمة في بيان الدخل.

(و) النقد وما في حكمه

لغرض بيان التدفقات النقدية الموحد، يتم تعريف النقد وما في حكمه بالنقد وأرصدة لدى البنوك وودائع تحت الطلب وسندات خزينة وودائع لدى البنوك تستحق في 3 أشهر أو أقل عند الحصول عليها.

(ز) الأثاث والمعدات

الأثاث والمعدات، تظهر بالتكلفة مطروحاً منها الاستهلاك المتراكم والهبوط في القيمة، إن وجد. ويتم مراجعة قيد الأصول المتبقية والعمر الافتراضي، وتعديل كلما لزم ذلك بتاريخ بيان المركز المالي. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للموجودات فوراً إلى قيمتها القابلة للإسترداد إذا كانت القيمة الدفترية أكثر من قيمتها القابلة للإسترداد المقدرة.

يحتسب الاستهلاك وفقاً لطريقة القسط الثابت بموجب النسب المئوية التي تكفي لتغطية التكلفة خلال العمر الانتاجي الافتراضي وهو ثلاث سنوات.

(ح) الاقتراض

تحتسب القروض بداية بالقيمة العادلة زائداً تكاليف المعاملة وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

(ط) إيداعات العملاء

تقاس إيداعات العملاء ميدئياً بالقيمة العادلة زائداً التكاليف التي يمكن نسبها مباشرة للمعاملة، وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

(ي) منافع الموظفين

1 الموظفين البحرينيون

ان حقوق التقاعد والحقوق الاجتماعية الأخرى الخاصة بالموظفين البحرينيين يتم تغطيتها حسب أنظمة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية والتي يتم بموجبها تحصيل اشتراكات شهرية من المجموعة والعاملين على أساس نسبة مئوية ثابتة من الرواتب. يتم احتساب حصة المجموعة من المساهمات في هذا النظام وهو نظام تقاعدي ذات مساهمات محددة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (19) كمصروفات في السنة المحتسبة فيها.

إيضاحات حول

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

بآلاف الدنانير البحرينية

3. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ي) منافع الموظفين (يتبع)

2) الموظفون الأجانب

يستحق الموظفون الأجانب مكافأة نهاية الخدمة وفقاً لنصوص قانون العمل البحريني بالقطاع الأهلي لسنة 1976 على أساس مدة الخدمة وآخر راتب والعلاوات المدفوعة الأخرى. تم عمل مخصص غير مدفوع لهذه الالتزامات والذي يمثل خطة تقاعدية ذات منافع محددة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (19)، واحتسب على افتراض إنهاء خدمات جميع الموظفين بتاريخ بيان المركز المالي.

3) تعويضات في صورة أسهم

يقوم البنك بإدارة محفظة خاصة لإعطاء حوافز تنافسية طويلة الأجل للموظفين، وهي عبارة عن تسوية نقدية لنظام الدفع على أساس الأسهم. يتم تحديد مجموع المصروفات الواجب توزيعها على فترة الاكتساب والبالغة 5 سنوات بالرجوع إلى القيمة العادلة للأسهم في تاريخ المنح على أن يعاد تقييمها في نهاية كل سنة خلال فترة الاكتساب.

ك) أرباح الأسهم ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة

تحتسب الأرباح الخاصة بالمساهمين ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة كمطلوبات في الفترة التي يتم فيها الإعلان عنها.

ل) المخصصات

يتم احتساب مخصصات ناشئة عن حدث سابق أو التزامات قانونية أو اعتبارية على المجموعة ويمكن قياسها بطريقة موثوقة، وسيطلب ذلك تدفق منافع اقتصادية لسداد ذلك الالتزام.

م) أنشطة بصفة الأمانة

تقوم المجموعة بإدارة موجودات مملوكة للعملاء ولم يتم تسجيلها في البيانات المالية الموحدة. يتم اكتساب أتعاب إدارة الموجودات من خلال تقديم خدمات إدارة الاستثمار وإدارة منتجات صناديق استثمارية مشتركة. تكتسب أتعاب إدارة الموجودات من تقديم خدمات الوصاية. يتم اكتساب الأتعاب عند تقديم الخدمات.

ن) المحاسبة في تاريخ المتاجرة

جميع المشتريات والمبيعات "العادية" للموجودات المالية يتم إثباتها في تاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الأصل. إن المشتريات والمبيعات العادية هي تلك التي تتعلق بالموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الإطار الزمني المنصوص عامة في القوانين أو حسب أعراف السوق.

س) المقاصة

الموجودات والمطلوبات المالية يتم مقاصتها وإظهارها بالصافي عندما يكون للمجموعة الحق القانوني واجب النفاذ بالاحتساب بالصافي وأنها تنوي التسوية على أساس الصافي أو تحقيق هذه الموجودات وتسوية الخصوم في آن واحد.

إيضاحات حول
البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011
بألاف الدنانير البحرينية

3. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ع) العائد على السهم

تعرض المجموعة معلومات العائد على السهم الأساسي لأسهمها العادية. يحتسب العائد على السهم الأساسي عن طريق قسمة الربح أو الخسارة المنسوبة لمساهمي البنك على المتوسط المرجح للأسهم العادية القائمة خلال السنة.

ف) إيرادات ومصروفات الفوائد

تحتسب إيرادات ومصروفات الفوائد في بيان الدخل عند استحقاقها باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. معدل الفائدة الفعلي هو المعدل المماثل لمعدل خصم التدفقات النقدية المستقبلية خلال الفترة المتوقعة من الموجودات أو المطلوبات المالية للقيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المالية. يحتسب معدل الفائدة الفعلي عند الاحتساب المبدئي للموجودات أو المطلوبات المالية ولا يعدل لاحقاً.

ص) إيرادات ومصروفات الرسوم والعمولات

يتكون إيراد الرسوم والعمولات من رسوم الاحتفاظ ورسوم الإدارة ورسوم الأداء من خدمات إدارة المحافظ التي يقدمها البنك. تحتسب هذه الرسوم عند تقديم الخدمة المعنية.

مصروفات الرسوم والعمولات يتكون من رسوم الاحتفاظ المدفوعة من قبل المجموعة لأطراف خارجية.

ق) صافي إيراد / (خسارة) الاستثمارات

يشمل صافي إيراد / (خسارة) الاستثمارات جميع التغيرات في القيمة العادلة المحققة وغير المحققة من خلال الربح أو الخسارة، والربح / الخسارة المحققة من الاستثمارات المتوفرة للبيع وإيرادات أرباح الأسهم.

تحتسب أرباح الأسهم كإيراد عند نشوء حق استلام الأرباح.

ر) إيرادات الوساطة والإيرادات الأخرى

إيرادات الوساطة والإيرادات الأخرى تتألف من دخل العمولة والخدمات المصرفية الاستثمارية وإيرادات التسويق. تحتسب هذه الرسوم عند اكتسابها.

ش) القطاعات التشغيلية

يقدم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (8) "نهج الإدارة" لإعداد تقارير القطاعات والذي يتطلب تغييراً في العرض والإفصاح عن معلومات القطاع بناءً على التقارير الداخلية والتي تراجع بصورة منتظمة من قبل "صانع القرارات التشغيلية الرئيسي" للبنك، بهدف تقييم أداء كل قطاع وتخصيص الموارد لهذه القطاعات. تزاوّل المجموعة أنشطتها بشكل أساسي في الوساطة وإدارة الأصول وتمويل الشركات والعمل على تحريك التعامل في السوق وأعمال الوصاية.

حتى وقت قريب، كانت إيرادات المجموعة تراجع على أساس خطوط الأعمال الرئيسية، أما المصروفات والنتائج فكانت تراجع على مستوى المجموعة، وبالتالي، لم يتم تقديم بيانات منفصلة لنتائج القطاعات التشغيلية في البيانات المالية.

إيضاحات حول

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011 بآلاف الدنانير البحرينية

4. إدارة المخاطر المالية

(أ) مقدمة ولمحة عامة

تتعرض المجموعة للمخاطر التالية نتيجة لاستخدام الأدوات المالية للمخاطر التالية :

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق
- المخاطر التشغيلية

يعرض هذا الإيضاح المعلومات عن المخاطر التي تتعرض لها المجموعة بخصوص المخاطر المشار إليها أعلاه والأهداف والسياسات والإجراءات التي تتخذها المجموعة لقياس وإدارة المخاطر وكيفية إدارة المجموعة لرأس مالها.

إطار إدارة المخاطر

مجلس الإدارة ("المجلس") مسنول بصورة عامة عن تأسيس ومتابعة وجود إطار لإدارة المخاطر للمجموعة. حيث تقوم اللجنة التنفيذية بمساعدة المجلس بهذا الخصوص.

أسس المجلس وحدة مستقلة لإدارة المخاطر لقيادة وتوجيه الجهود لإدارة المخاطر. توفر هذه الوحدة منهجية عامة و مترابطة وذات توجه مستقبلي وموجه لعمليات محددة لتمكن المجموعة من الموازنة بين مخاطر الأعمال الرئيسية والفرص المتاحة مع نية تحقيق أقصى العوائد وحقوق المساهمين.

لجنة التدقيق المنبثقة من مجلس الإدارة مسنولة عن مراقبة الالتزام بسياسات وإجراءات البنك ومراجعة كفاية إطار إدارة المخاطر المرتبطة بالمخاطر التي تواجه البنك. يقوم قسم التدقيق الداخلي بمساعدة اللجنة وذلك بالقيام بمراجعة دورية لأنظمة الرقابة وإجراءات إدارة المخاطر وتعرض نتائج المراجعة على لجنة التدقيق.

(ب) مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هو فشل العميل أو الطرف المقابل للموجودات بالوفاء بالتزاماته التعاقدية مما يسبب خسارة مالية للمجموعة. تنشأ مخاطر الائتمان للمجموعة بصورة أساسية من أنشطة الوساطة ومخاطر سعر المصدر للمحافظ الخاصة. مخاطر الائتمان للطرف المقابل تتكون من نوعين من المخاطر، مخاطر ما قبل السداد ومخاطر السداد. في قسم الوساطة، مخاطر الأطراف المقابلة تنشأ من تداول المتعاملين والوسطاء. وفي قسم إدارة الموجودات وقسم الاستثمارات والخزينة، فإن الصفقات التي تتم من خلال وسطاء آخرين تؤدي إلى مخاطر الائتمان للطرف المقابل.

إدارة مخاطر الائتمان

تحد المجموعة من مخاطر الائتمان عن طريق تطبيق سياسات وإجراءات ائتمان معدة مسبقاً ومصدقة من قبل المجلس واللجنة التنفيذية.

تدير المجموعة مخاطر الطرف المقابل لعملاء الوساطة بإجراء تقييم ائتمان للعملاء والوسطاء الآخرين من دول مجلس التعاون والأسواق المالية الأخرى باستخدام قياسات مالية وقياسات أخرى.

تتم مراقبة المخاطر في المحافظ الجماعية والسيطرة عليها عن طريق توجيهات توزيع الموجودات وحدود التعرضات المعتمدة وفقاً لسياسات وإجراءات الاستثمار المعدة مسبقاً من قبل لجنة استثمار الأصول والخصوم واللجنة التنفيذية ومجلس الإدارة كلما كان مناسب. بالإضافة لذلك، تلتزم المجموعة بصرامة في حدود التعرضات الكبيرة المعتمدة من قبل مصرف البحرين المركزي.

يتم إجراء تدقيق دوري على وحدات الأعمال وعمليات الائتمان من قبل المدقق الداخلي.

إيضاحات حول
البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011
بآلاف الدنانير البحرينية

4. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

(ب) مخاطر الائتمان (يتبع)

التعرض لمخاطر الائتمان

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان :

2010	2011	
35,397	19,964	النقد وما في حكمه
6,766	13,991	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
18,901	24,095	استثمارات مالية متوفرة للبيع
458	390	رسوم مستحقة
1,972	3,427	ذمم مدينة أخرى
63,494	61,867	

في الوقت الحالي يخضع تداول إقراض الهامش فقط بسوق الخليج للأوراق المالية لترتيبات ضمانات رسمية. يتم الدخول في هذا البرنامج وفقاً للتعديلات الخاصة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي. الأسهم الموجودة في محفظة تداول الهامش يتم رهنها مقابل المبلغ المقرض للعميل. يتم تقييم هذه الأسهم بالقيمة السوقية بصورة يومية. وفي حالة وجود عجز عن الحد الأدنى من معدل حقوق الملكية فإنه يتم إصدار طلب المحافظة على الهامش. بالإضافة إلى ذلك فإن اتفاقيات الوساطة تشمل على بند يحق بموجبه للمجموعة تصفية الأسهم التي في عهدها إذا فشل العميل بسداد التزاماته.

تقوم المجموعة بتقييم الانخفاض في القيمة لكل أصل مالي تحديداً ولا يتم تقييم الانخفاض في القيمة على أساس المحافظ. وذلك لأن تعرض المجموعة الرئيسي هو لأدوات الدين المالية والتي ليست لها خصائص ائتمانية متشابهة لإنشاء محافظ خاصة بها.

تقوم المجموعة بشطب رصيد العميل/ الاستثمار عندما تحدد المجموعة بأن القيمة الدفترية غير قابلة للتحويل. يتم تحديد ذلك بعد النظر في المعلومات مثل حدوث تغيير جوهري للمركز المالي للعميل/ المصدر مثل عجز العميل / المصدر على سداد الالتزام أو عدم كفاية المبلغ المحصل من الضمان غير لسداد مبلغ التعرض.

إيضاحات حول

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011 بآلاف الدنانير البحرينية

4. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

(ب) مخاطر الائتمان (يتبع)

تمركز الاستثمارات

تراقب المجموعة تمركز مخاطر الائتمان حسب القطاعات وحسب الموقع الجغرافي. تحليل تمركز مخاطر الائتمان في تاريخ بيان المركز المالي مبين أدناه :

استثمارات مالية متوفرة للبيع		استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة		التوزيع حسب القطاع
2010	2011	2010	2011	
2,181	63	3,480	1,722	البنوك التجارية
1,417	472	200	2,847	البنوك الأخرى
4,504	772	7,775	1,222	الخدمات
13,456	16,043	1,369	6,743	الصناديق الاستثمارية
1,136	1,461	-	-	العقار
-	5,567	-	-	الحكومة
1,681	2,660	3,819	4,204	أخرى
24,375	27,038	16,643	16,738	مجموع القيمة الدفترية

استثمارات مالية متوفرة للبيع		استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة		التوزيع الجغرافي
2010	2011	2010	2011	
11,495	12,904	16,415	8,498	دول مجلس التعاون الخليجي
2,235	4,169	-	4,409	الولايات المتحدة الأمريكية
10,219	9,589	228	3,831	أوروبا
426	376	-	-	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
24,375	27,038	16,643	16,738	مجموع القيمة الدفترية

تمركز الاستثمارات حسب التوزيع الجغرافي تم تحديده بناءً على موقع مصدر الأدوات المالية.

مخاطر التسوية

قد تؤدي أنشطة المجموعة لمخاطر في وقت تسوية المعاملات والصفقات. مخاطر التسوية هو احتمال الخسارة الناجمة عن عدم قيام الطرف المقابل بالوفاء بالتزاماته لتقديم النقد والأوراق المالية أو غيرها من الأصول على النحو المتفق عليه تعاقدياً.

إيضاحات حول

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011 بآلاف الدنانير البحرينية

4. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

ج) مخاطر السيولة

مخاطر السيولة، هي مخاطر عدم قدرة المجموعة على الحصول على الأموال اللازمة لسداد التزاماتها المتعلقة بالأدوات المالية من خلال النقد أو موجودات مالية أخرى. يتم إدارة مخاطر السيولة للأقسام الثلاثة المنشأة للمخاطر – إدارة الموجودات، والوساطة والاستثمار والخزانة والشركة التابعة (شركة صناديق سيكو).

تنشأ مخاطر السيولة من عدم توافق نمط الاستحقاق للموجودات والمطلوبات المالية أو أي عجز آخر والذي يمكن أن ينتج عنها نضوب مصادر التمويل والتسهيلات الائتمانية. إن قياس وإدارة احتياجات السيولة تعتبر حيوية للقيام بعمليات البنك بفعالية.

تعتبر مخاطر السيولة للمجموعة حالياً محدودة لأن جزءاً كبيراً من الأموال مودع في ودائع بنكية قصيرة الأجل، وعند استحقاق هذه الودائع تحول إلى الحسابات الجارية بناءً على الاحتياجات المتوقعة.

يواجه البنك ثلاثة أنواع من مخاطر السيولة على النحو التالي:

- مخاطر التمويل – الحاجة إلى استبدال صافي التدفقات بسبب السحب غير المتوقع/ عدم تجديد حسابات إيداع تحت الطلب والاقتراض أو عدم القدرة على تصفية الموجودات المالية في الوقت المناسب.
- السيولة التشغيلية – الحاجة إلى التعويض عن انخفاض السيولة من الاستثمارات والأسواق أو عدم استلام المتوقع من التدفقات المالية.
- مخاطر الاستدعاء – بسبب تبلور المطلوبات المالية الطارئة خارج الميزانية العمومية وعدم القدرة على استغلال فرص تجارية مربحة عند طلبها.

إدارة مخاطر السيولة

تقوم وحدة الخزينة حالياً بإدارة مخاطر السيولة عن طريق مراقبة التدفقات النقدية والاحتياجات التمويلية بصورة يومية. تم الحصول على حدود للتسهيلات الائتمانية مع بنوك ومؤسسات مالية قليلة ليتم استخدامها عند الحاجة. كما يخطط البنك لإنشاء لجنة استثمار الأصول والخصوم بهدف الإشراف عن كثب على إدارة السيولة والمخاطر المرتبطة بها.

إيضاحات حول
البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011
بآلاف الدنانير البحرينية

4. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

(ج) مخاطر السيولة (يتبع)

الاستحقاقات التعاقدية المتبقية من المطلوبات المالية هي على النحو التالي :

أكثر من خمس سنوات	من سنة إلى خمس سنوات	أقل من سنة واحدة	إجمالي المتدفق للخارج	القيمة الدفترية	2011
-	-	6,110	6,110	6,108	قروض قصيرة الأجل
-	-	8,174	8,174	8,174	حسابات العملاء
-	326	313	639	639	مطلوبات أخرى
-	326	14,597	14,923	14,921	

أكثر من خمس سنوات	من سنة إلى خمس سنوات	أقل من سنة واحدة	إجمالي المتدفق للخارج	القيمة الدفترية	2010
-	-	9,289	9,289	9,285	قروض قصيرة الأجل
-	-	12,570	12,570	12,570	حسابات العملاء
-	184	600	784	784	مطلوبات أخرى
-	184	22,459	22,643	22,639	

(د) مخاطر السوق

هي مخاطر تنبذ قيمة الأدوات المالية للمجموعة نتيجة لتغير أسعار السوق سواء كانت هذه التغيرات ناتجة من عوامل خاصة بأوراق المالية محددة أو مصدر هذه الأوراق المالية أو عوامل تؤثر على جميع الأوراق المالية المتداولة في السوق.

يتعرض البنك خلال نشاطه الاعتيادي لمخاطر السوق في استثماراته في الأوراق المالية المتداولة والمتوفرة للبيع. غير أن الإدارة تسيطر على هذه المخاطر عن طريق المراجعة الإدارية المناسبة والمراقبة من خلال دليل السياسات والإجراءات الخاصة بمحفظه الاستثمارات وسياسات صناعة السوق والتوجيهات الصادرة من قبل اللجنة التنفيذية وإدارة المجموعة.

بالتالي، تتطوي إدارة مخاطر السوق على إدارة مخاطر أسعار الأسهم، ومخاطر أسعار الفانده ومخاطر صرف العملات الأجنبية.

إيضاحات حول

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011 بآلاف الدنانير البحرينية

4. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

(د) مخاطر السوق (يتبع)

1) مخاطر أسعار الأسهم

يكون لأنشطة الاستثمار في الأسهم تأثير كبير على الأرباح، والعلاقات التجارية للبنك. تأخذ المجموعة بالاعتبار الأسهم وصناديق الأسهم لغرض إدارة مخاطر السوق ولحساب مخاطر السوق الرأسمالية.

الإدارة النشطة للاستثمارات هي طريقة معروفة جيداً لإدارة مخاطر الاسهم. تنوع المحافظ على أساس الصناعة، والقطاع، والموقع الجغرافي، وعوامل السوق يُمكن البنك من الحد من هذه المخاطر. أقرّ مجلس الإدارة سياسات وإجراءات استثمارية معدة مسبقاً تحكم المحافظ الاستثمارية للمتاجرة والمتوفرة للبيع.

أعدت سياسات التقييم الرسمية التي تحدد منهجيات التقييم الملائمة والسليمة من أجل الاستثمار في الشركات المدرجة والاستثمارات غير المباشرة في الصناديق. يتم تقييم محفظة الأسهم بالقيمة السوقية على أساس يومي وأن المكاسب والخسائر غير المحققة تحتسب على أساس يومي. تقييم الصناديق والمحافظ المالية المدارة خارجياً بالقيمة الصافية للأصول التي يقدمها مديري الاستثمار الخارجيين على أساس شهري.

تتوافق منهجيات تقييم المحافظ الاستثمارية مع المبادئ المحاسبية المقبولة وتستند على نهج تجريبية سليمة ومقبولة، واضحة وموثقة جيداً، وتطبق باستمرار على استثمارات مماثلة على مر الزمن.

تحليل الحساسيه لـ 1% من التغير في أسعار السوق على الأرباح أو الخسائر غير المحققة من محافظ الاستثمارات بالقيمه العادله من خلال الارباح او الخسائر والاستثمارات المتوفرة للبيع موضح أدناه:

استثمارات متوفرة للبيع		استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	
2010	2011	2010	2011
244	270	166	167
(244)	(270)	(166)	(167)

1% زيادة

1% انخفاض

إيضاحات حول

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011 بآلاف الدنانير البحرينية

4. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

(د) مخاطر السوق (يتبع)

(2) مخاطر أسعار الفائدة

مخاطر أسعار الفائدة هو خطر تذبذب قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغيرات في أسعار الفائدة في السوق.

الاستثمارات في أدوات الدين، والودائع، والقروض الودائع تحت الطلب تخضع لمخاطر أسعار الفائدة. تقوم وحدة الخزنة بمراقبة هذه الأدوات المالية عن كثب من أجل التخفيف من هذه المخاطر.

يحد البنك من تعرضه لمخاطر أسعار الفائدة عن طريق المراقبة الدقيقة لهذه المخاطر. الودائع والودائع تحت الطلب لدى البنوك هي بأسعار فائده ثابتة وتستحق في غضون ثلاثة أشهر. تشمل مطلوبات البنك مدفوعات مستلمة مقدماً من العملاء والتي يحتسب عليها أسعار الفائدة السائدة في السوق.

يستثمر البنك أموال العملاء (الأموال الفائضة في الحسابات تحت الطلب) في عدة بنوك بهدف تحقيق فوائد على هذه الأموال. بهذا تنتقل الفائدة المكتسبة (مطروحاً منها الهامش والمصروفات الإدارية) إلى العملاء. بما أن التعاقد مع العميل ليس على أساس معدل فائدة معين، لذلك أي تغير في معدلات الفائدة صعوداً أو نزولاً لا يؤثر سلباً على البنك.

ويحتفظ البنك بالأرصده النقدية مع بنوك مختلفة وبعملات مختلفة لتلبية متطلبات السيولة اللازمة لسداد صفقات الأسهم بهذه العملات. وتنشأ هذه المتطلبات بسبب الحاجة إلى دفع مبالغ السداد في الوقت المناسب من قبل العملاء بالإضافة للمعاملات التجارية العادية.

يتعرض البنك لأدوات الدين التي تصدرها المؤسسات المالية في دول مجلس التعاون الخليجي في المحافظ الخاصة. ليس هناك سوق نشط لبيع هذه الأدوات ولا يمكن المتاجرة بها إلا عن طريق السوق غير المنظمة. يتم الموافقة على الاستثمارات في أدوات الدين على أساس تحليل منظم للاستثمار المقترح ولمصدره. بعض أدوات الدين غير مصنفة ائتمانياً.

يتبع البنك منهجية موحدة لإدارة مخاطر أسعار الفائدة، حيث يقاس التعرض للمخاطر في الأوراق المالية ذات الدخل الثابت باستخدام نهج ذي شقين - قياس مخاطر المصدر والمخاطر العامة للسوق. تستخدم طريقة مدة الفجوة لهذا الغرض والتدفق النقدي المخصوم للتقييم العادل للأوراق المالية ذات الدخل الثابت.

إيضاحات حول
البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011
بآلاف الدنانير البحرينية

4. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

(د) مخاطر السوق (يتبع)

(2) مخاطر أسعار الفائدة (يتبع)

إظهار إعادة تسعير معدل الفائدة

المجموع	الفائدة غير الحساسة	أكثر من سنة	خلال سنة	معدل الفائدة الفعلي % السنوي	2011
6,413	6,413	-	-	-	نقد وأرصدة لدى البنوك
985	-	-	985	-	ودائع تحت الطلب*
12,566	-	-	12,566	0,15%	ودائع لدى البنوك استثمارات بالقيمة العادلة من خلال
16,738	9,491	7,051	196	6,39%	الربح أو الخسارة
27,038	19,607	7,431	-	6,17%	استثمارات متوفرة للبيع
36	36	-	-	-	أثاث ومعدات
390	390	-	-	-	رسوم مستحقة
6,469	6,469	-	-	-	موجودات أخرى
70,635	42,406	14,482	13,747		مجموع الموجودات
6,108	2,261	-	3,847	0,60%	قروض قصيرة الأجل
8,174	8,174	-	-	-	حسابات العملاء
2,470	2,470	-	-	-	مطلوبات أخرى
16,752	12,905	-	3,847		مجموع المطلوبات
53,883	53,883	-	-		حقوق الملكية
70,635	66,788	-	3,847		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية
-	24,382	14,482	9,900		حسابية الفجوة في معدل الفائدة
-	-	24,382	9,900		حسابية الفجوة في معدل الفائدة المتراكم

إيضاحات حول

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011 بآلاف الدنانير البحرينية

4. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

(د) مخاطر السوق (يتبع)

(2) مخاطر أسعار الفائدة (يتبع)

المجموع	الفائدة غير الحساسة	أكثر من سنة	خلال سنة	معدل الفائدة الفعلي % السنوي	2010
5,272	5,272	-	-	-	نقد وأرصدة لدى البنوك
1,786	-	-	1,786	-	ودائع تحت الطلب*
28,339	-	-	28,339	0,15%	ودائع لدى البنوك استثمارات بالقيمة العادلة من خلال
16,643	11,246	3,761	1,636	2,58%	الربح أو الخسارة
24,375	19,481	2,447	2,447	2,03%	استثمارات متوفرة للبيع
78	78	-	-	-	أثاث ومعدات
458	458	-	-	-	رسوم مستحقة
4,277	4,277	-	-	-	موجودات أخرى
81,228	40,812	6,208	34,208		مجموع الموجودات
9,285	-	-	9,285	0,69%	قروض قصيرة الأجل
12,570	12,570	-	-	-	حسابات العملاء
2,627	2,627	-	-	-	مطلوبات أخرى
24,482	15,197	-	9,285		مجموع المطلوبات
56,746	56,746	-	-		حقوق الملكية
81,228	71,943	-	9,285		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية
-	31,131	6,208	24,923		حسابية الفجوة في معدل الفائدة
-	-	31,131	24,923		حسابية الفجوة في معدل الفائدة المتراكم

* في 31 ديسمبر 2011 كان معدل الفائدة الفعلي على الودائع تحت الطلب بالدينار البحريني 0,225% في السنة (2010: 0,225%) وعلى ودائع تحت الطلب بالدولار الأمريكي لا شيء في السنة (2010: 0,15% في السنة).

إيضاحات حول

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011 بآلاف الدنانير البحرينية

4. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

(د) مخاطر السوق (يتبع)

(3) مخاطر أسعار الصرف

مخاطر أسعار صرف العملات هي مخاطر تذبذب قيمة الأدوات المالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. معظم تعرضات البنك لمخاطر العملات هي لعملات دول مجلس التعاون الخليجي والدولار الأمريكي. وتشمل هذه التعرضات الودائع الثابتة قصيرة الأجل، والاستثمارات في الأوراق المالية والمبالغ المستحقة من/ للعملاء. وبما أن الدينار البحريني وجميع عملات مجلس التعاون الخليجي عدا الدينار الكويتي مقومة بالدولار الأمريكي، لذلك فإن مخاطر العملة محدودة.

(هـ) المخاطر التشغيلية

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسائر الناتجة عن نقص أو فشل العمليات، أو الأنظمة الداخلية أو موظفي البنك أو الناتجة بسبب الأحداث الخارجية. على خلاف مخاطر السوق والمخاطر الائتمانية ذات الطبيعة المنتظمة، يكون لكل شركة مخاطر تشغيلية خاصة بها وناتجة عن عمليات البنك اليومية. تشمل هذه طيفاً واسعاً من المخاطر التي يمكن أن تنتج من أسباب مختلفة منها، على سبيل المثال لا الحصر، معالجة ناقصة للمعاملات، والممارسات التجارية، وممارسات التوظيف، وفشل الأنظمة، والتلف المادي للموجودات المادية. كما تشمل أيضاً مخاطر الاحتيال الداخلي والخارجي.

يملك البنك وعياً متحفظاً لمراقبة هذه المخاطر ويعتمد على عدد من الآليات لإدارتها. تشمل هذه الآليات على هيكل تنظيمي واضح، ودليل سياسات وإجراءات، وفصل الواجبات، وجدول الصلاحيات، والتسويات، وحدود التحمل لهذه المخاطر. توفر وحدة التدقيق الداخلي ووحدة الدعم لهذا النشاط الرقابي. توفر تسويات مراكز الوصاية الدورية وتسويات البنك نقاط قوة رئيسية لتخفيف المخاطر التشغيلية. كما أن هناك تغطية تأمينية للتعويضات المخاطر المهنية.

المسعى الآخر لإدارة المخاطر التشغيلية في البنك هو المباشرة من خلال المعالجة (إس تي بي) لتمكينها من المعالجة المستمرة وتقليل الأخطاء التشغيلية والوصول بالإنتاجية إلى الحد الأمثل. كما توجد خطة شاملة لإدخال مهام المكتب الاوسط لضمان أفضل إدارة للالتزام. يوجد لدى البنك مشروع قيد التنفيذ يهدف لرفع مستوى النظام المصرفي الرئيسي وآلية الأعمال المكتبية، ويتوقع ان يتم تنفيذ المشروع خلال عام 2012.

فيما يتعلق بنشاط إدارة الأصول، يوجد عدد من الضوابط لدعم نوعية عملية الاستثمار وتشرف عليه لجنة إدارة الأصول. يدعم هذه اللجنة ضوابط تشغيلية صارمة لحماية أصول العملاء، ويتم استعراض أداء إدارة الاستثمار بشكل منتظم.

أما في مجال تمويل الشركات، تتعرض الشركة لمخاطر قانونية و مخاطر السمعة. إن الحصول على الموافقات القانونية والتنظيمية يحد من هذه المخاطر. يتم مراقبة الأمور الاستثنائية والاكتتاب من قبل لجنة استثمار الأصول والالتزامات.

يشكل الالتزام بالأنظمة، بما في ذلك الالتزام ببرنامج مكافحة غسل الاموال، عنصراً رئيسياً في إدارة المخاطر. يعلق مجلس الإدارة وإدارة الشركة أهمية كبيرة على هذه الأمور ذات الأهمية الاستراتيجية. توجد لدى البنك سياسات وإجراءات واضحة لتحقيق الالتزام بالمسائل التنظيمية.

إيضاحات حول
البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011
بآلاف الدنانير البحرينية

4. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

(و) إدارة رأس المال

يقوم مصرف البحرين المركزي بتحديد ومراقبة متطلبات رأس المال للبنك كمجموعة. تنفيذ المتطلبات الحالية لمصرف البحرين المركزي يتطلب من المجموعة المحافظة على المعدل المنصوص عليه لمجموع رأس المال إلى مجموع الموجودات الموزونة بالمخاطر.

إن سياسة البنك هي الاحتفاظ برأس مال كافي للمحافظة على ثقة المستثمر والسوق ولدعم التطورات المستقبلية لأعمال البنك.

تم الأخذ في عين الاعتبار تأثير مقدار رأس المال على عوائد حقوق المساهمين. وكذلك الموازنة بين أعلى عائد محتمل مع أكبر نسبة اقتراض ومقدار الايجابيات والحماية التي يوفرها الوضع السليم لرأس المال.

ابتداءً من 1 يناير 2008، يتطلب من البنك الالتزام باشتراطات نموذج كفاية رأس المال المعدل الصادر عن مصرف البحرين المركزي (معدل بناءً على إطار بازل 2) فيما يتعلق برأس المال التنظيمي. لقد تبنى البنك النهج الموحد لإدارة مخاطر الائتمان والسوق ونهج المؤشر الأساسي لإدارة مخاطر التشغيل وفقاً للإطار المعدل.

وضع رأس مال المجموعة التنظيمي كما في 31 ديسمبر هو كما يلي :

2010	2011	بناءً على أرصدة السنة النهائية
		تعرضات المخاطر الموزونة
42,756	42,449	مخاطر الائتمان
28,042	19,481	مخاطر السوق
15,080	9,854	مخطر التشغيل
85,878	71,784	مجموع الموجودات الموزونة بالمخاطر
50,838	52,359	الفئة الأولى لرأس المال
4,144	616	الفئة الثانية لرأس المال
54,982	52,975	مجموع رأس المال التنظيمي
%64,02	%73,80	معدل كفاية رأس المال

إيضاحات حول

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011 بألاف الدنانير البحرينية

4. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

و) إدارة رأس المال (يتبع)

2010	2011	بناء على متوسط الأرصدة خلال السنة
		تعرضات المخاطر الموزونة
40,317	49,642	مخاطر الائتمان
17,099	17,097	مخاطر السوق
15,080	9,854	مخطر التشغيل
72,496	76,593	مجموع الموجودات الموزونة بالمخاطر
51,119	52,154	الفئة الأولى لرأس المال
2,511	502	الفئة الثانية لرأس المال
53,630	52,656	مجموع رأس المال التنظيمي
%73,98	%68,75	معدل كفاية رأس المال

قام البنك بالالتزام بجميع متطلبات رأس المال المفروضة خارجياً خلال السنة.

توزيع رأس المال

يتم توزيع رأس المال على الأنشطة التشغيلية المحددة بناءً على المتطلبات التنظيمية. سياسة البنك لإدارة رأس المال تسعى لتحقيق أعلى عائد على أساس المخاطر المعدل وذلك باستيفاء جميع المتطلبات التنظيمية. يقوم مجلس الإدارة بمراجعة سياسة البنك فيما يتعلق بتوزيع رأس المال بشكل دوري.

5. استحواذ على شركة تابعة

في 15 سبتمبر 2011، استحوذت المجموعة على شركة رأس مال الخليج المالية للوساطة ذ.م.م وتم تغيير اسمها إلى شركة الأوراق المالية والاستثمار (الإمارات العربية المتحدة) ذ.م.م ("سيكو الإمارات العربية المتحدة"). يشمل النشاط الرئيسي للشركة على تقديم خدمات الوساطة للعملاء المتعاملين في الأسهم والأوراق المالية في سوق أبو ظبي ودبي للأوراق المالية.

نتيجة للاستحواذ، تحمل المجموعة ترخيصاً صادراً من الهيئة الإماراتية للأوراق المالية والسلع لمزاولة النشاط في إمارة أبو ظبي.

تم تقييد ترخيص مزاولة النشاط لشركة سيكو الإمارات العربية المتحدة خلال السنة. تقوم المجموعة حالياً بخطوات جوهرية لإعادة مزاولة النشاط مصحوباً باستثمار ضخم في الأفراد و"المصنع والمعدات" من أجل استعادة الترخيص النظامي وإعادة تأسيس النشاط خلال النصف الأول من سنة 2012.

إيضاحات حول
البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011
بآلاف الدنانير البحرينية

5. استحواذ على شركة تابعة (يتبع)

يلخص الجدول التالي المقابل المدفوع وصافي الأصول المستحوذة:

53	المقابل المحول - نقد
32	المبالغ المعتمدة للموجودات المحددة والالتزامات المفترضة:
842	ذمم مدينة ومدفوعات مقدمة
(25)	نقد وودائع قصيرة الأجل
(794)	منافع نهاية خدمة الموظفين
	ذمم دائنة ومستحقات
55	مجموع الموجودات المحددة
(2)	ربح صفقة شراء
53	

2010	2011	6. النقد وما في حكمه
5,272	6,413	نقد وارصدة لدى البنوك
1,786	985	ودائع تحت الطلب
28,339	12,566	ودائع قصيرة الأجل لدى بنوك
35,397	19,964	

2010	2011	7. استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
9,877	2,747	تجارة أسهم - مسعرة
1,369	6,744	صناديق - مسعرة
4,337	6,201	سندات دين - مسعرة
1,060	1,046	سندات دين مخصصة - غير مسعرة
5,397	7,247	
16,643	16,738	

تشمل الإستثمارات المحتسبة بالقيمة العادلة في الربح والخسارة كما في 31 ديسمبر 2011 اسهم بمبلغ لا شيء دينار بحريني (2010: 4,295 دينار بحريني)، والتي تم بيعها تحت اتفاقية اعادة الشراء.

إيضاحات حول

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011 بآلاف الدنانير البحرينية

2010	2011	
3,662	758	أسهم
377	430	- أسهم مسعرة
		- أسهم غير مسعرة
4,039	1,188	
8,510	5,982	صناديق
6,932	12,437	- مسعرة
		- غير مسعرة
15,442	18,419	
4,894	7,431	سندات دين
		- مسعرة
24,375	27,038	

تشمل الأستثمارات المتوفرة للبيع كما في 31 ديسمبر 2011 اسهم بالقيمة العادلة بمبلغ لا شيء دينار بحريني (31 ديسمبر 2010: 4,284 دينار بحريني) والتي تم بيعها تحت اتفاقية اعادة الشراء.

9. رسوم مستحقة

تشمل هذه الرسوم بشكل رئيسي رسوم الإدارة ورسوم الوصاية ورسوم الأداء المستحقة للبنك من عملاء المحافظ وصناديقه المملوكة.

2010	2011	
277	309	رسوم الإدارة
85	-	رسوم الأداء
96	81	رسوم الوصاية
458	390	

10. موجودات أخرى

2010	2011	
792	699	ذمم مدينة من العملاء والوسطاء
500	500	وديعة ضمان لدى سوق البحرين للأوراق المالية
1,136	1,301	برنامج منح أسهم الموظفين
1,170	1,741	مصرفات مدفوعة مقدماً
84	190	فوائد مستحقة
595	2,038	ذمم مدينة أخرى
4,277	6,469	

إيضاحات حول

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011 بألاف الدنانير البحرينية

2010	2011	11. أثاث ومعدات
798	810	التكلفة
17	21	في 1 يناير
(5)	(5)	الإضافات
		الاستبعادات
810	826	التكلفة في 31 ديسمبر
649	732	الاستهلاك
88	63	في 1 يناير
(5)	(5)	استهلاك السنة
		الاستبعادات
732	790	الاستهلاك في 31 ديسمبر
78	36	القيمة الدفترية في 31 ديسمبر
520	683	تكلفة الموجودات المستهلكة كلياً تحت الاستخدام

يشمل الأثاث والمعدات على الأثاث والتجهيزات ومعدات المكتب وبرامج وأجهزة الحاسب الآلي والمركبات.

12. قروض قصيرة الأجل

تشمل القروض البنكية قروض تحت إتفاقية إعادة الشراء والتي تشمل القيمة العادلة للإستثمارات المتوفرة للبيع بمبلغ لا شيء دينار (2010: 4,284 دينار) وإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة بمبلغ لا شيء دينار بحريني (2010: 4,295 دينار بحريني) والتي تم بيعها تحت إتفاقية إعادة الشراء.

13. حسابات العملاء

تمثل المبالغ المسددة نيابة عن العملاء لغرض المتاجرة نيابة عنهم.

2010	2011	14. مطلوبات أخرى
54	131	رسوم وساطة مستحقة لأطراف أخرى
296	194	مصرفات مستحقة
270	326	مخصص مكافأة نهاية خدمة الموظفين
1,315	1,524	مطلوبات برنامج منح أسهم الموظفين
692	295	ذمم دائنة أخرى
2,627	2,470	

إيضاحات حول

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011 بألاف الدنانير البحرينية

2010	2011
100,000	100,000

15. رأس المال

رأس المال المصرح
1,000,000,000 (2010: 1,000,000,000) سهم
بواقع 100 فلس لكل سهم

2010	2011
42,420	42,528
108	124
42,528	42,652

رأس المال الصادر والمدفوع بالكامل

كما في 1 يناير: 425,283,688 أسهم عادية بواقع 100 فلس لكل
سهم (2010: 424,200,000 أسهم عادية بواقع 100 فلس لكل
سهم)

إصدار أسهم لبرنامج منح أسهم الموظفين خلال السنة

كما في 31 ديسمبر 2011: 426,520,230 أسهم عادية بواقع
100 فلس لكل سهم (2009: 425,283,688 أسهم عادية بواقع
100 فلس لكل سهم)

قام البنك خلال السنة، بإصدار 1,236,542 سهم بواقع 100 فلس لكل سهم وذلك وفقا لخطة خيار أسهم
المنحة للموظفين عن سنة 2010 لشركة فولو ترست أند كورب للخدمات المحدودة كما في 31 ديسمبر
2010، صافي قيمة الموجودات بواقع 0,134 فلس للسهم (2010: 1,086,598 سهم بواقع 100 فلس
للسهم كما في 31 ديسمبر 2009، صافي قيمة الموجودات بواقع 0,126 فلس للسهم). بالتالي، تم زيادة
رأس المال بمبلغ 124 دينار بحريني (2010: 108 دينار بحريني) وذلك لغاية القيمة الاسمية للأسهم
وبواقع 100 فلس لسعر السهم. تبلغ علاوة إصدار الأسهم مبلغ 41 دينار بحريني (2010: 29 دينار
بحريني) تتعلق بإصدار هذه الأسهم وبعلاوة قدرها 34 فلس للسهم الواحد تم تحويلها للاحتياطي القانوني.

2010	2011
2,552	-
379	49

المخصصات:

أرباح مقترح توزيعها - لا شيء (2010: 6%)
الاحتياطي العام

إيضاحات حول

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

بآلاف الدنانير البحرينية

15. رأس المال (يتبع)

2010		2011		الجنسية	المساهمون :
% النسبة	رأس المال	% النسبة	رأس المال		
21,92	9,322,5	21,86	9,322,5	البحرين	الهيئة العامة لصندوق التقاعد
15,52	6,600,0	15,47	6,600,0	البحرين	الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية
12,61	5,362,5	12,57	5,362,5	البحرين	بنك البحرين الوطني ش.م.ب
12,03	5,115,0	11,99	5,115,0	البحرين	البنك الأهلي المتحد (البحرين) ش.م.ب
9,70	4,125,0	9,67	4,125,0	البحرين	بنك البحرين والكويت ش.م.ب
					شركة مصادر الاستثمار العربية
					ش.م.ب مغفلة
7,76	3,300,0	7,74	3,300,0	البحرين	المؤسسة العربية المصرفية ش.م.ب
7,76	3,300,0	7,74	3,300,0	البحرين	مؤسسة الاستثمار الخليجي
7,76	3,300,0	7,74	3,300,0	الكويت	البنك البحريني السعودي ش.م.ب
1,94	825,0	1,93	825,0	البحرين	فولوا اند كورب للانتمان وخدمات الشركات المحدودة
3,00	1,278,3	3,29	1,402,3	جبرسي	
100,0	42,528,3	100,0	42,652,3		

وفقاً للبيانات المالية، صافي قيمة الموجودات لكل سهم هي 0,127 دينار بحريني (2010: 0,134 دينار بحريني).

16. الاحتياطي القانوني

حسب متطلبات قانون الشركات التجارية البحرين لسنة 2001، يتم تخصيص 10% من صافي الربح للاحتياطي القانوني، الذي لا يتم توزيعه عادة على المساهمين إلا بموجب المادة 224 من القانون المذكور. لقد أجاز القانون إيقاف التخصيص متى ما بلغ مجموع الاحتياطي 50% من رأس المال الصادر. تم خلال العام تحويل مبلغ 49 دينار (2010: 379 دينار) للاحتياطي.

تم خلال السنة إضافة علاوة إصدار بمبلغ 41 دينار (2010: 29 دينار) إلى الاحتياطي القانوني ناتجة عن إصدار أسهم بموجب خطة منح أسهم الموظفين.

17. الاحتياطي العام

حسب متطلبات القانون الأساسي و توصيات مجلس الإدارة، تم اقتراح تحويل مبالغ محددة إلى الاحتياطي العام في السنة الحالية. لا توجد أي قيود على توزيع هذا الاحتياطي. تخضع التخصيصات لموافقة المساهمين في الجمعية العمومية السنوية.

إيضاحات حول
البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011
بآلاف الدنانير البحرينية

18. إيرادات/ مصروفات الفوائد

2010	2011	
604	488	إيرادات الفوائد
876	637	ودائع لدى البنوك وودائع تحت الطلب
44	81	فوائد استثمارات هامش الإقراض
1,524	1,206	
65	122	مصروفات الفوائد
9	4	قروض حسابات العملاء
74	126	

19. إيرادات / مصروفات الرسوم والعمولات

2010	2011	
1,934	1,954	إيرادات رسوم وعمولات الأمانات والأنشطة بصفة الأمانة الأخرى
103	-	- رسوم الإدارة
336	294	- رسوم الأداء - رسوم الوصاية
2,373	2,248	
(78)	(36)	مصروفات الرسوم والعمولات
(4)	(32)	- رسوم الوصاية - رسوم التحصيل
2,291	2,180	صافي إيراد الرسوم والعمولات

20. صافي أرباح الاستثمارات

2010	2011	
1,200	(1,333)	صافي (الخسارة) / الربح من استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
1,181	1,288	الربح من بيع استثمارات متوفرة للبيع
164	141	أرباح أسهم من استثمارات بالقيمة العادلة الربح أو الخسارة
423	222	أرباح أسهم من استثمارات متوفرة للبيع
2,968	318	

إيضاحات حول
البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011
بآلاف الدنانير البحرينية

20. صافي أرباح الاستثمارات (يتبع)

يتكون صافي (الخسارة) / الربح من استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة من:

2010	2011
879	(371)
321	(962)
1,200	(1,333)

(خسائر) / أرباح محققة من البيع
(خسائر) / أرباح غير محققة تمثل تعديلات القيمة العادلة

21. إيرادات الوساطة والإيرادات الأخرى

2010	2011
632	509
90	125
397	347
21	66
1,140	1,047

إيراد الوساطة
إيراد الاستثمار المصرفي
أرباح تحويل العملات الأجنبية
إيرادات أخرى

22. تكاليف الموظفين وتكاليف ذات علاقة

2010	2011
2,882	2,556
113	115
52	81
3,047	2,752

رواتب و علاوات الموظفين
تكاليف الضمان الاجتماعي
تكاليف أخرى

يعمل لدى المجموعة كما في 31 ديسمبر 2011 عدد 46 موظفاً بحرينياً (2010: 52 موظفاً) و 30 (2010: 28) موظفاً أجنبياً.

بلغت مساهمة المجموعة المتعلقة بالتأمين الاجتماعي للموظفين البحرينيين للسنة 115 دينار بحريني (2010: 113 دينار بحريني).

تشتمل المطلوبات الأخرى على مخصص بمبلغ 81 دينار بحريني (2010: 52 دينار بحريني) للالتزام غير الممول المتعلق بمكافأة نهاية الخدمة للموظفين الأجانب.

إيضاحات حول

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011 بآلاف الدنانير البحرينية

2010	2011
106	127
200	219
163	172
103	145
356	507
89	63
1,017	1,233

23. مصروفات تشغيلية أخرى

إيجار
مصروفات الاتصالات
مصروفات التسويق
رسوم مهنية
مصروفات تشغيلية أخرى
الاستهلاك

24. الأطراف ذات العلاقة

معاملات مع صناديق تملكها الشركات التابعة

تقدم المجموعة خدمات إدارية للصناديق المملوكة من قبل الشركات التابعة، وهي شركة صناديق سيكو ش.م.ب (مغلقة)، وشركة صناديق سيكو 2 ش.م.ب (مغلقة)، وشركة صناديق سيكو 3 ش.م.ب (مغلقة)، وشركة صناديق سيكو 4 ش.م.ب، وشركة صناديق سيكو 5 ش.م.ب (مغلقة)، وشركة صناديق سيكو 6 ش.م.ب (مغلقة)، وشركة صناديق سيكو 7 ش.م.ب (مغلقة)، وشركة مشاريع سيكو - مؤسسة فردية في ظروف العمل الاعتيادية وتملك أيضا استثمارات في بعض الصناديق.

2010	2011
745	707
197	171
708	749
161	150
-	1,893
1,141	1,155

دخل الرسوم والعمولات
رسوم مستحقة
استثمارات
استثمارات متوفرة للبيع
- صندوق الخليج للأسهم
- صندوق سيكو للأوراق المالية المختارة
- صندوق سيكو المملكة
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
- صندوق سيكو للأسواق المالية

تفاصيل الصناديق المدارة المملوكة للمجموعة في إيضاح 26.

معاملات مع المساهمين

حصلت المجموعة على قروض قصيرة الأجل من البنك المساهم وذلك بمبلغ 3,847 دينار بحريني (2010: 2,943 دينار بحريني). لدى المجموعة علاقات مصرفية، وتقوم بإيداع ودائع لدى البنك، وتحصل على قروض قصيرة الأجل ولديها تسهيلات ائتمانية غير مستخدمة مع بعض مساهميها من البنوك المحلية. تتم جميع هذه المعاملات في ظروف العمل الاعتيادية وبشروط تجارية عادية.

كما تقدم المجموعة خدمات اختيارية لإدارة محافظ استثمارية لاثنتين من مساهميها في ظروف العمل الاعتيادية. تقدم هذه الخدمات بشروط و أحكام تجارية عادية و تحتفظ المجموعة بالصناديق بصفة ائتمانية. ابتداءً من العام الحالي، سيتم إيداع الفائض من النقد في البنوك كودائع وسيتم دفع الفوائد بالشروط التجارية.

إيضاحات حول

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011 بآلاف الدنانير البحرينية

24. الأطراف ذات العلاقة (يتبع)

2010	2011	
273	260	دخل الرسوم و العمولات
36,998	37,864	الصناديق المدارة
2,943	3,847	قروض بتاريخ 31 ديسمبر
16,329	46,318	قروض محصلة خلال السنة
14,517	45,414	قروض مدفوعة خلال السنة

موظفو الإدارة الرئيسيون

موظفو الإدارة الرئيسيون للمجموعة هم الأشخاص الذي يمتلكون سلطة وسيطرة على التخطيط والتوجيه والتحكم في أنشطتها. يتألف موظفو الإدارة الرئيسيون من أعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي ورئيس العمليات التنفيذي ورئيس قسم الشركات ورؤساء الأقسام.

مكافآت موظفي الإدارة الرئيسيين كالتالي:

2010	2011	
829	934	مكافآت قصيرة الأجل
35	38	مكافآت ما بعد التوظيف
161	173	المكافأة بالأسهم
1,025	1,145	

تشمل المصروفات التشغيلية الأخرى مبلغ 138 دينار (2010: 133 دينار) أتعاب حضور ومكافآت ومصروفات أخرى متعلقة بأعضاء مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية.

إيضاحات حول

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011 بآلاف الدنانير البحرينية

25. خطة منح أسهم الموظفين

أنشأت المجموعة خطة منح أسهم الموظفين ("الخطة") والتي تدار من خلال حساب أمانة. أنشأ حساب الأمانة عن طريق تحويل أسهم البنك المخصصة للموظفين في إطار الخطة.

طبقاً للخطة، يحق للموظفين استلام أسهم كجزء من مكافأتهم بنسب يحددها مجلس الإدارة. تحدد قيمة الأسهم بناء على القيمة العادلة لصافي موجودات المجموعة بتاريخ بيان المركز المالي. تعامل هذه الخطة كمعاملة دفع نقدية بناء على الأسهم بسبب القيود المفروضة على الخطة والتي تجبر الموظفين على بيع هذه الأسهم للمجموعة في حالة الاستقالة / التقاعد بناء على الشروط المذكورة في الخطة.

عند إصدار أسهم تحت هذه الخطة، يزيد رأس المال مع زيادة مقابلة في حساب مقدم خطة خيار أسهم الموظفين المصنف تحت موجودات أخرى. بلغ حساب مقدم خطة منح أسهم للموظفين بتاريخ 31 ديسمبر 2011 مبلغ 1,301 دينار بحريني (2010: 1,136 دينار بحريني).

احتسبت المجموعة التزاماً للموظفين بلغ 1,524 دينار بحريني (2010: 1,315 دينار بحريني) على الأسهم الممنوحة حتى تاريخه. قدر هذا الالتزام بناءً على صافي موجودات المجموعة بتاريخ 31 ديسمبر 2011 وفقاً لأحكام الخطة.

الحركة في الأسهم المصدرة تحت الخطة كما يلي:

2010		2011		في 1 يناير أسهم مصدرة خلال السنة*
القيمة (معدلة)	عدد الأسهم الصادرة	القيمة	عدد الأسهم الصادرة	
998	11,697,090	1,135	12,783,688	
137	1,086,598	166	1,236,542	
1,135	12,783,688	1,301	14,020,230	

* خلال السنة، أصدر البنك 1,236,542 سهماً جديداً في إطار الخطة لسنة 2010 بناءً على موافقة مجلس الإدارة في إجتماع مجلس الجمعية العمومية المنعقد في 29 مارس 2011. (2,228,366 سهم مؤهل صافي من 991,824 سهم متعلق بموظفين غادروا المجموعة في سنة 2011 والتي تم تسديدها نقداً).

خلال عام 2010، أصدر البنك 1,086,598 سهماً جديداً في إطار الخطة لسنة 2009 بناءً على موافقة مجلس الإدارة في إجتماع مجلس الإدارة العمومية المنعقد في 18 مارس 2010 (1,309,810 سهم مؤهل صافي من 223,212 سهم متعلق بموظفين غادروا المجموعة في 2010 والتي تم تسديدها نقداً).

إيضاحات حول

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011 بآلاف الدنانير البحرينية

26. الالتزامات الطارئة والحسابات التي لها مقابل

التزامات الاستثمار

التزم البنك بأن يستثمر في صندوق سيكو للأوراق المالية المختارة بحد أدنى 5% من صافي قيمة الموجودات وفي صندوق الخليج للأسهم 10% من صافي الموجودات في أي وقت خلال عمر الصندوق. لدى البنك التزامات استثمارية أخرى بمبلغ 1,129 دينار بحريني (2010: 3,149 دينار بحريني) والتزام لسحب فرض مع هامش بمبلغ 614 دينار بحريني (2010: 605 دينار بحريني).

2010	2011	
		صناديق مدارة من قبل الشركة (صافي قيمة الموجودات)
2,777	2,540	صندوق سيكو للأوراق المالية المختارة
34,230	24,296	صندوق الخليج للأسهم
9,617	8,445	صندوق سيكو الخليجي للأسهم
-	2,195	صندوق سيكو المملكة للأسهم
3,541	2,673	صندوق سيكو العربي المالي
3,327	4,283	صندوق سيكو للأسواق المالية
147,602	161,763	حساب إدارة المحافظ الاختياري

يقوم البنك بإدارة "صندوق سيكو للأوراق المالية المختارة" المنشأ في يونيو 1998، وصندوق الخليج للأسهم المنشأ في مارس 2004، وصندوق أسهم الخليج المنشأ في يونيو 2008، وصندوق سيكو العربي المالي المنشأ في ابريل 2009، "صندوق سيكو للأسواق المالية المنشأ في أغسطس 2010 وصندوق سيكو المملكة المنشأ في فبراير 2011 وصندوق سيكو سيمبلكس الغير منشأ حتى الآن. احتسبت القيمة الصافية لموجودات هذه الصناديق على أساس البيانات المالية المدققة.

تحتفظ الأموال في حساب إدارة المحافظ بصفة الوكالة أو الأمانة ولا تحتسب كموجودات للمجموعة وعليه لم يتم إدراجها في البيانات المالية الموحدة.

يقوم البنك بتحوط مخاطر العملات بالجنيه الاسترليني بما يعادل 599 دينار بحريني.

2010	2011	
1,278,039	864,152	أوراق مالية محتفظ بها بصفة الوصاية

تقدم المجموعة خدمات الوصاية وتسجيل الأوراق المالية الخاصة بالعملاء. بلغت قيمة الأوراق المالية المحفوظة من قبل المجموعة نيابة عن العملاء بموجب "عقد الوصاية والوساطة" كما في 31 ديسمبر 2011 بلغ 864,152 دينار بحريني (2010 : 1,278,039 دينار بحريني) والتي تتضمن مبلغ 149,869 دينار بحريني (2010 : 224,042 دينار بحريني) مسجلة باسم البنك نيابة عن العملاء.

إيضاحات حول
البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011
بآلاف الدنانير البحرينية

27. صافي المراكز المالية الهامة المفتوحة بالعملات الأجنبية

2010	2011	
14,619	6,089	الريال القطري
17,735	35,002	الدولار الأمريكي
1,655	520	الدينار الكويتي
8,831	484	الريال السعودي
32	883	الجنيه الاسترليني
4,113	1,798	الدرهم الإماراتي

جميع عملات دول مجلس التعاون مقومة فعلياً بالدولار الأمريكي، عدا الدينار الكويتي، بواقع دولار واحد لكل 0,377 دينار بحريني.

28. العائد الأساسي على السهم

2010	2011	
3,785	488	ربح السنة
425,040	426,225	المتوسط المرجح لعدد الأسهم المصدرة (بالآلاف)
8,9	1,145	العائد على السهم (بالفلس)

لم يعرض العائد على السهم المخفف بما أن المجموعة ليس لديها التزامات سينتج عنها تخفيف العائد على السهم.

إيضاحات حول
البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011
بآلاف الدنانير البحرينية

29. بيان استحقاق الموجودات والمطلوبات

31 ديسمبر 2011			
المجموع	أكثر من 5 سنوات	سنة إلى 5 سنوات	أقل من سنة
19,964	-	-	19,964
16,738	6,516	1,689	8,533
27,038	25,195	1,843	-
36	-	36	-
390	-	-	390
6,469	-	3,107	3,362
70,635	31,711	6,675	32,249
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنوك			
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة			
استثمارات متوفرة للبيع			
أثاث ومعدات			
رسوم مستحقة			
موجودات أخرى			
مجموع الموجودات			
المطلوبات			
قروض قصيرة الأجل			
حسابات العملاء			
مطلوبات أخرى			
مجموع المطلوبات			
6,108	-	-	6,108
8,174	-	-	8,174
2,470	-	-	2,470
16,752	-	-	16,752
53,883	31,711	6,675	15,497
53,883	53,883	22,172	15,497
فجوة السيولة			
فجوة السيولة المتراكمة			

إيضاحات حول
البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011
بآلاف الدنانير البحرينية

29. بيان استحقاق الموجودات والمطلوبات (يتبع)

المجموع	أكثر من 5 سنوات	سنة إلى 5 سنوات	أقل من سنة	31 ديسمبر 2010
35,397	-	-	35,397	الموجودات نقد وأرصدة لدى البنوك
16,643	2,325	2,961	11,357	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
24,375	1,229	20,699	2,447	استثمارات متوفرة للبيع
78	-	78	-	أثاث ومعدات
458	-	1	457	رسوم مستحقة
4,277	-	1,908	2,369	موجودات أخرى
81,228	3,554	25,647	52,027	مجموع الموجودات
9,285	-	-	9,285	المطلوبات قروض قصيرة الأجل
12,570	-	-	12,570	حسابات العملاء
2,627	-	-	2,627	مطلوبات أخرى
24,482	-	-	24,482	مجموع المطلوبات
56,746	3,554	25,647	27,545	فجوة السيولة
56,746	56,746	53,192	27,545	فجوة السيولة المتراكمة

30. التصنيفات المحاسبية والقيم العادلة

(1) يوضح الجدول الآتي تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية وقيمهم العادلة :

القيمة العادلة	إجمالي القيمة الدفترية	أخرى بالتكلفة المضافة	قروض ومستحقات	متوفرة للبيع	بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة - محتفظ بها بغرض المتاجرة
19,964	19,964	-	19,964	-	-
16,738	16,738	-	-	-	16,738
27,038	27,038	-	-	27,038	-
-	-	-	-	-	-
390	390	-	390	-	-
3,427	3,427	-	3,427	-	-
67,557	67,557	-	23,781	27,038	16,738
6,108	6,108	6,108	-	-	-
8,174	8,174	8,174	-	-	-
2,470	2,470	2,470	-	-	-
16,752	16,752	16,752	-	-	-

31 ديسمبر 2011

النقد وما في حكمه
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
استثمارات متوفرة للبيع
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
رسوم مستحقة
موجودات أخرى

قروض قصيرة الأجل
حسابات العملاء
مطلوبات أخرى

إيضاحات حول
البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

بآلاف الدنانير البحرينية

30. التصنيفات المحاسبية والقيم العادلة (يتبع)

القيمة العادلة	إجمالي القيمة الدفترية	أخرى بالتكلفة المضافة	قروض ومستحقات	متوفرة للبيع	بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة - محتفظ بها بغرض المتاجرة	31 ديسمبر 2010
35,397	35,397	-	35,397	-	-	النقد وما في حكمه
16,643	16,643	-	-	-	16,643	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
24,375	24,375	-	-	24,375	-	استثمارات متوفرة للبيع
-	-	-	-	-	-	استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
458	458	-	458	-	-	رسوم مستحقة
1,971	1,971	-	1,971	-	-	موجودات أخرى
78,844	78,844	-	37,826	24,375	16,643	
9,285	9,285	9,285	-	-	-	قروض قصيرة الأجل
12,570	12,570	12,570	-	-	-	حسابات العملاء
784	784	784	-	-	-	مطلوبات أخرى
22,639	22,639	22,639	-	-	-	

تشمل الاستثمارات المتوفرة للبيع استثمارات تبلغ لا شيء دينار بحريني (2010: 962 دينار بحريني) بالتكلفة في غياب مقياس معتمد للقيمة العادلة.

إيضاحات حول
البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011 بآلاف الدنانير البحرينية

30. التصنيفات المحاسبية والقيم العادلة (يتبع)

(2) تسلسل القيمة العادلة

تقيس المجموعة القيم العادلة باستخدام تسلسل القيمة العادلة التالي، والذي يعكس أهمية المدخلات المستخدمة في القيام بهذه القياسات:

المستوى 1: أسعار السوق المدرجة (غير المعدلة) في سوق نشط لموجودات والتزامات مماثلة.

المستوى 2: تقنيات تقييم مبنية على مدخلات قابلة للرصد، إما مباشرة (أي الأسعار) أو غير مباشرة (أي مشتقة من الأسعار). هذه الفئة تشمل أدوات مقيمة باستخدام: أسعار السوق المدرجة في سوق نشط لأدوات مالية مماثلة، وأسعار السوق المدرجة في سوق لأدوات مالية مماثلة أو مشابهة في سوق يعتبر أقل من نشط، أو طرق تقييم أخرى حيث تكون جميع المدخلات الهامة قابلة للرصد مباشرة أو غير مباشرة من معلومات السوق.

المستوى 3: تقنيات تقييم مبنية على مدخلات جوهرية غير قابلة للرصد. تشمل هذه الفئة جميع الأدوات التي تشمل تقنيات تقييم تكون مدخلاتها غير مبنية على معلومات قابلة للرصد.

الجدول التالي يحلل الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة بطريقة التقييم. تم تحديد المستويات المختلفة كالتالي:

المجموع	المستوى 3	المستوى 2	المستوى 1	كما في 31 ديسمبر 2011
18,419	-	12,437	5,982	استثمارات متوفرة للبيع
1,188	430	-	758	- صناديق
7,431	-	-	7,431	- أسهم
				- سندات دين
				متاجرة
6,744	-	-	6,744	- صناديق
2,747	-	-	2,747	- أسهم
7,247	-	1,046	6,201	- سندات دين
43,776	430	13,483	29,863	المجموع

إيضاحات حول
البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011 بآلاف الدنانير البحرينية

30. التصنيفات المحاسبية والقيم العادلة (يتبع)

(2) تسلسل القيمة العادلة (يتبع)

الجدول التالي يوضح الحركة في المستوى الثالث للأصول المالية خلال السنة :

المستوى 3 2011	
377	الرصيد في 1 يناير 2011
53	مجموع الربح:
-	- في بيان الدخل
-	- في بيان الدخل الشامل الآخر
-	شراء
-	سداد
-	محول إلى / (من) المستوى 3
430	الرصيد في 31 ديسمبر 2011
-	مجموع الربح / (الخسارة) خلال السنة المحسبة في بيان الدخل لأصول / لمطلوبات المجموعة كما في 31 ديسمبر 2011

لا يعد تحليل الحساسية لتغير القيمة العادلة للأدوات المالية في المستوى 3 المتعلقة بالموجودات المالية المتوفرة للبيع، جوهرياً بالنسبة لبيان الدخل الشامل الآخر ومجموع حقوق الملكية.

المجموع	المستوى 3	المستوى 2	المستوى 1	كما في 31 ديسمبر 2010
15,442	-	14,573	869	استثمارات متوفرة للبيع
4,039	377	-	3,662	- صناديق
4,894	-	-	4,894	- أسهم
				- سندات دين
1,369	-	-	1,369	متاجرة
9,877	-	-	9,877	- صناديق
5,397	-	1,060	4,337	- أسهم
				- سندات دين
41,018	377	15,633	25,008	المجموع

إيضاحات حول
البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011 بآلاف الدنانير البحرينية

30. التصنيفات المحاسبية والقيم العادلة (يتبع)

(2) تسلسل القيمة العادلة (يتبع)

الجدول التالي يحلل الحركة في المستوى الثالث للأصول المالية خلال السنة :

المستوى 3 2010	
1,704	الرصيد في 1 يناير 2010
-	مجموع الربح:
-	- في بيان الدخل
-	- في بيان الدخل الشامل الآخر
-	شراء
-	سداد
(1,327)	محول إلى / (من) المستوى 3
377	الرصيد في 31 ديسمبر 2010
-	مجموع الربح / (الخسارة) خلال السنة المحتسبة في بيان الدخل لأصول / لمطلوبات المجموعة كما في 31 ديسمبر 2010

إيضاحات حول

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011 بآلاف الدنانير البحرينية

31. معلومات عن المجموعة

تشتمل المجموعة على شركة الأوراق المالية والاستثمار ش.م.ب (مقفلة) (الشركة الأم) والشركات التابعة لها المملوكة بالكامل التالية :

النشاط	تاريخ التأسيس	رأس المال	الشركة التابعة
شركة قابضة لصناديق سيكو المتبادلة	21 مارس 1998	50	شركة صناديق سيكو ش.م.ب (مقفلة)
خدمات الإدارة والوصاية بالأسهم بالنيابة عن العملاء	29 ديسمبر 2004	1,000	شركة خدمات صناديق سيكو ش.م.ب (مقفلة)
شركة قابضة لصناديق سيكو المتبادلة	26 سبتمبر 2005	1	شركة صناديق سيكو (2) ش.م.ب (مقفلة)
شركة قابضة لصناديق سيكو المتبادلة	18 يناير 2006	1	شركة صناديق سيكو (3) ش.م.ب (مقفلة)
شركة قابضة لصناديق سيكو المتبادلة	15 نوفمبر 2009	1	شركة صناديق سيكو (4) ش.م.ب (مقفلة)
شركة قابضة لصناديق سيكو المتبادلة	15 نوفمبر 2009	1	شركة صناديق سيكو (5) ش.م.ب (مقفلة)
شركة قابضة لصناديق سيكو المتبادلة	15 ديسمبر 2009	1	شركة صناديق سيكو (6) ش.م.ب (مقفلة)
شركة قابضة لصناديق سيكو المتبادلة	4 نوفمبر 2010	1	شركة مشاريع سيكو (7) ش.م.ب (مقفلة)
لإمتلاك القيمة الاسمية للأسهم في جميع الشركات التابعة لسيكو	29 يونيو 2010	100	شركة مشاريع سيكو ش.م.ب (مقفلة)
خدمات وساطة	15 سبتمبر 2011	3,080	شركة الأوراق المالية والاستثمار (الإمارات العربية المتحدة) ذ.م.م

إيضاحات حول
البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011 بآلاف الدنانير البحرينية

31. معلومات عن المجموعة (يتبع)

فيما يلي ملخص البيانات المالية المنفصلة للشركة الأم:

المركز المالي للشركة الأم في 31 ديسمبر :

2010	2011	كما في 31 ديسمبر
		الموجودات
5,132	3,229	نقد وأرصدة لدى البنوك
1,783	985	ودائع تحت الطلب
26,169	10,314	ودائع لدى البنوك
16,643	16,738	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
24,375	27,038	استثمارات متوفرة للبيع
1,656	4,730	استثمار في شركات تابعة بالتكلفة
76	34	أثاث ومعدات
402	349	رسوم مستحقة
4,264	6,452	موجودات أخرى
80,500	69,869	مجموع الموجودات
		المطلوبات
9,285	6,108	قروض قصيرة الأجل
12,570	8,174	حسابات العملاء
2,600	2,454	مطلوبات أخرى
24,455	16,736	مجموع المطلوبات
		حقوق الملكية
42,528	42,652	رأس المال
4,489	4,575	احتياطي قانوني
1,295	1,666	احتياطي عام
1,410	443	احتياطي القيمة العادلة للأوراق المالية المتوفرة للبيع
6,323	3,797	أرباح مستبقاة
56,045	53,133	مجموع حقوق الملكية
80,500	69,869	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

إيضاحات حول
البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011 بآلاف الدنانير البحرينية

31. معلومات عن المجموعة (يتبع)

بيان الدخل للشركة الأم للسنة المنتهية في 31 ديسمبر :

2010	2011	
1,482	1,173	الإيرادات
(73)	(126)	إيرادات الفوائد
		مصروفات الفوائد
1,409	1,047	صافي إيرادات الفوائد
1,998	1,878	صافي إيرادات الرسوم والعمولات
2,969	318	صافي إيرادات الاستثمارات
1,167	1,041	إيرادات الوساطة وإيرادات أخرى
7,543	4,284	الإيرادات التشغيلية
(2,860)	(2,539)	تكاليف الموظفين وتكاليف ذات علاقة
(972)	(1,149)	مصروفات إدارية وعمومية ومصروفات تشغيلية أخرى
-	(154)	
3,711	442	ربح السنة

32. أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب أرقام المقارنة لتتوافق مع البيانات المعروضة لهذه السنة. إعادة التبويب هذه لم يكن لها تأثير على صافي الأرباح وحقوق الملكية.